القطاع المصرفي..
«طائر الفينيق» في مواجهة الضغوطات

كيف يمكن قراءة الواقع الذي تعيشه المصارف في لبنان، وسط اضطرابات المنطقة والضغوط الخارجية؟

سؤال لطالما طرحه المراقبون وهم يقدمون رؤية واقعية وموضوعية للقطاع المصرفي قائلين، إذا كان قائد الجيش العماد جان قهوجي نصف رئيس أمني، فإن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بمثابة نصف رئيس إقتصادي، وهو ما يفسر إيجابية توقعات وكالة التصنيف العالمية فيتش (Fitch Ratings) بأن تبقى ربحية المصارف على مستويات مقبولة ومستقرة في العام 2016. كما أظهرت نتائج المالية للبنوك اللبنانية الثلاثة الكبرى (بنك لبنان والمهجر، بنك عودة، بنك بيبلوس) نمواً مستداماً في الربحية. فهل سيستمر «طائر الفينيق» المصرفي اللبناني في النجاة من مطحنة الضغوطات ونزاعات الفوضى التدميرية في المنطقة؟ أم سيبقى متأقلماً مع الأوضاع المضطربة، باعتماده استراتيجيات محافظة، وتنويع محافظه الإئتمانية، هذا إضافة إلى الجهود الرقابية الكبيرة لتعزيز استقرار هذا القطاع؟

لا شك أن عدم الاستقرار الإقتصادي الذي تعاني منه المنطقة، فضلاً عن مفاعيل الأزمة السورية، سدّد ضربة إلى الإقتصاد اللبناني، ما أدّى إلى تفاقم المشاكل التي يعاني منها وإلى كشف نقاط ضعفه الداخلية وهشاشة بنيته وأدائه، وفي غياب أي خطة حكومية لمواجهة الأداء الإقتصادي المتدهور. ونظراً إلى المعوّقات المالية التي تواجهها الحكومة – فضلاً عن الإنقسامات الداخلية – ليس واضحاً كيف سيتمكّن لبنان من الخروج من تحديات الأزمة الإقتصادية الخانقة؟

ومن أهم التحديات تشير إلى أن تعرّض المصارف اللبنانية للديون السيادية سيحمِّلها مخاطر تهدّد جدارتها الإئتمانية ويربط تصنيفها بتصنيف لبنان (B2 سلبي). وبحسب تقديرات «وكالة «موديز» لخدمات الإئتمان المصرفي»، سيسجل العجز المالي 8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي المتوسط في العامين 2016 و2017، وقد توقعت الوكالة استمرار ضعف البيئة التشغيلية للمصارف اللبنانية. مشيرة إلى أنها ستؤدي إلى بطء التوسع الإئتماني وتزيد من الضغوط على جودة الأصول في المصارف، وكذلك انكشاف هذه المصارف العالي والمتزايد على الدين السيادي.

وعلاوة على ذلك، توقعت وكالة التصنيف نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.7 في المئة خلال العام2016(في العام 2015 كان 1.3 في المئة)، أي أقل بكثير من المتوسط بين العامين 2007–2010 (9 في المئة)، في حين أن عدم الاستقرار السياسي والصراع الإقليمي سيستمران في التأثير على الاستثمار الخاص، وثقة المستهلك، وعلى قطاع البناء والتشييد والتجارة. وهذا بدوره سيرفع من الضغوط على جودة الأصول للمصارف، مع تقدير «موديز» بأن خسائر القروض ستبقى مرتفعة بين 1 و1.5 في المئة من إجمالي القروض، بينما تزداد القروض المتعثرة إلى أكثر من 5 في المئة من إجمالي القروض، فيما كانت سجلت مع نهاية العام 2015 ارتفاعاً بنسبة 4 في المئة.

وبالرغم من هذه الضغوط، تلاحظ «موديز» أن مستويات رأس المال ستظل مستقرة على نطاق واسع، بدعم من تنفيذ اتفاقية «بازل 3» مع الاحتفاظ بالأرباح ونمو محدود للموجودات، على أنها ستبقى عرضة لخطر الهبوط.

لبنان الذي عرف منذ الخمسينيات بالسوق المصرفية العربية، هل سيستمر في دوره المصرفي أم ستدفعه أزمات المنطقة إلى الركود ريثما تنجلي الأمور ويعود القطاع المصرفي اللبناني كطائر الفينيق للنهوض من جديد؟

المصارف تواجه رياحاً معاكسة وسط بيئة تشغيلية صعبة
القطاع قوي .. ولكن

أضحى عام 2015، شاهداً إضافياً على قوة المصارف اللبنانية وقدراتها الفولاذية في مواجهة الأزمات، إذ أثبتت نتائجها قدرتها على التأقلم مع الظروف التشغيلية الصعبة ونجاح سياساتها التوسعية التي جعلتها في طليعة البنوك العربية.

ففي حين يشهد لبنان أزمة إقتصادية قاسية، نتيجة اضطرابات المنطقة والفترة السياسية الحرجة التي يعيشها، تابع القطاع المصرفي مسيرة تقدمه مسجلاً ارتفاعاً في ودائعه بلغ 7،3 مليار دولار، ومعدل نمو 5 %.

كما قاربت الرساميل والأموال الخاصة مستوىً تاريخياً بلغ 16،7 مليار دولار إذ تمّت إضافة 937 مليون دولار عام 2015، وقارب إجمالي القروض للقطاع الخاص، المقيم وغير المقيم، من دون احتساب قروض مصارف الأعمال والاستثمار، 54،2 مليار دولار في نهاية العام 2015، أي بزيادة قدرها 3،3 مليارات دولار ونسبتُها 6،5 % مقارنةً مع نهاية العام 2014. ويتسم التسليف المصرفي بأهمية خاصة في ظل تراجع الاستثمارات الخاصة المحلية الوافدة، إذ يصبح السبب الأول والأهم للنمو الإقتصادي في لبنان، ولو بنسبة ضئيلة (1 %).

وزادت القروض الشخصيّة الممنوحة من المصارف في الأشهر العشرة الأولى من العام 2015 بنسبة 7،5 %، وهي تشمل بخاصة القروض التعليمية (+10،6 %) والقروض السكنية (+8،3 %). وقد أمّن القطاع المصرفي من خلال مختلف آليات الإقراض السكني مسكناً لحوالي 112 ألف أُسرة لبنانية في مختلف المناطق، ما رفع من حجم محفظة القروض السكنية الى نحو 10،7 مليارات دولار في نهاية تشرين الأول 2015. وهي بمعظمها لمصلحة ذوي الدخل المحدود وبفوائد متدنّية ومدعومة. وتُظهر الإحصاءات أن إجمالي التسليفات المدعومة الفوائد، الموافَق عليها في فترة 1997– نهاية حزيران 2015 وصل الى 9694 مليار ليرة (ما يعادل 6،4 مليارات دولار). وقد شكّلت حصة الصناعة من إجمالي هذه التسليفات 59 % مقابل 30 % للسياحة و11 % للزراعة.

في السياق ذاته، بلغ مجموع القروض الممنوحة للمؤسّسات الصغيرة والمتوسطة، بضمانة شركة «كفالات»، ما يوازي 93 مليون دولار في العام 2015 مقابل 110 ملايين دولار في العام 2014، استفادت منها 677 مؤسّسة مقابل 838 في العام 2014.

يد عاملة

وعلى الرغم من تراجع عدد المصارف العاملة في لبنان في العام 2015، تابع القطاع المصرفي اللبناني تقديم المزيد من فرص العمل لديه، إذ ازداد عدد العاملين بمقدار 788 شخصاً. ويأتي هذا الإستخدام الجديد في وقت تعاني فيه قطاعات أخرى من تراجع أعداد اليد العاملة اللبنانية بسبب الأوضاع المحلية وكثافة نزوح العمال السوريين ومنافستهم للعمالة الوطنية. ويُعزى تزايد الإستخدام في القطاع المصرفي اللبناني الى عوامل عدّة، منها ازدياد حجم نشاط قطاع المصارف على الرغم من تباطؤ نموه في الفترة الأخيرة، وتزايد عدد الفروع المصرفية العاملة ووصل الى 1060 فرعاً في نهاية العام 2015، بالإضافة الى تنوّع الخدمات المقدّمة من قبل القطاع والتخصّصية في المهام المصرفية وخلق وحدات تعنى بمواضيع خاصة ودقيقة تتابع التطورات والإجراءات العالمية كوحدة الإمتثال ووحدة حماية العميل.

في نهاية عام 2015، وصل عدد موظفي المصارف العاملة في لبنان الى 24938 شخصاً، توزّعوا على مختلف فئات

المصارف العاملة كالآتي: 20478 شخصاً في المصارف التجارية اللبنانية ش.م.ل. (وعددها 32 مصرفاً) اي 83.1 % من مجموع العاملين، و2661 شخصاً في المصارف ش.م.ل. ذات المساهمة الأكثرية العربية (عددها 9 مصارف)، و424 موظفاً في فروع المصارف العربية (عددها 8) و310 موظفين في فروع المصارف غير العربية (عددها 4 مصارف) و765 شخصاً في مصارف الأعمال (عددها 16 وكلها شركات مغفلة لبنانية ش.م.ل.).

توقعات سلبية

لا يعني التقدم الذي حققته المصارف في عام 2015 أن لا أخطار تحدق بها. فعلى الرغم مما برهنه القطاع المصرفي من مناعة راسخة في وجه التحديات الداخلية والخارجية، كانت لوكالة «موديز» توقعات سلبية بالنسبة للقطاع.

وتوقعت «موديز» استمرار ضعف البيئة التشغيلية للمصارف اللبنانية. وأشارت إلى أنها ستؤدي إلى بطء التوسع الائتماني وزيادة الضغوط على جودة الأصول في المصارف، وكذلك انكشاف هذه المصارف العالي والمتزايد على الدين السيادي.

واعتبر التقرير الذي حمل عنوان «استشراف النظام المصرفي – لبنان: البيئة التشغيلية الضعيفة.. والتعرض للديون السيادية يؤدي إلى توقعات سلبية»، أن الانكشاف العالي والمتزايد على الديون السيادية اللبنانية سيشكل خطراً إئتمانياً أساسياً للمصارف اللبنانية في أفق التوقعات، وسوف تستمر المصارف اللبنانية أيضاً في مواجهة رياح معاكسة كبيرة وسط بيئة تشغيلية صعبة».

وأوضح التقرير أن تعرّض المصارف اللبنانية للديون السيادية يحمّلها مخاطر تهدّد جدارتها الإئتمانية ويربط تصنيفها بتصنيف لبنان (B2 سلبي). وبحسب تقديرات «موديز»، سيسجل العجز المالي 8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي المتوسط في العامين 2016 و2017، وستعتمد الحكومة في المقام الأول على المصارف المحلية لتغطية فجوة التمويل.

تحديات كثيرة

وفي الواقع، يواجه قطاع المصارف تحديات كثيرة، تمثّل آخرها بحالة الضغط والضغط المضاد التي عاشها القطاع بعد صدور القانون الأميركي الخاص بحزب الله والذي وضع المصارف بين مطرقته من جهة وسندان رفض حزب الله له من جهة أخرى. إذ إن المصارف رأت وانطلاقاً من حرصها على سمعتها، أنه لا يمكنها إلا أن تكون متجاوبة مع مضمون القانون وتنفذه، في حين رأى الحزب أن تطبيق المصارف للقانون يؤسس لحرب إلغاء محلية له، وأنذر البعض أن القانون سيدفع البلاد نحو الإفلاس بسبب ما سينتج من قطيعة واسعة بين اللبنانيين والمصارف.

وتشكل أزمة المؤسسات الدستورية واستمرار الفراغ الرئاسي عناصر ضاغطة على القطاع، إذ إنها تخفّض منسوب الإستقرار السياسي الذي من شأن توفره الحد من التحديات وتحسين أداء القطاع.

كما يعتبر التراجع الإقتصادي تحدياً أساسياً وجدياً، فالقطاع المصرفي لا يعيش على جزيرة معزولة ويتأثر بكل ما يحصل حوله من مشاكل إقتصادية وأمنية وسياسية. فعلى الرغم من توسّع المصارف اللبنانية خارج لبنان إلا أن 85 % من أرباحها هي من السوق اللبنانية الداخلية، وبالتالي فإن أي تراجع إقتصادي في هذه السوق سينعكس على المصارف سلباً. ولا بد من الإشارة، الى أن نسب النمو في القطاع وصلت الى معدل 9.7 % بين عامي 2008 و 2010، في حين أن هذه النسبة تراجعت الى 1.7 % بين 2011 و 2015.

هذا، وتقوم المصارف بتسليف كل القطاعات الإقتصادية، وبالتالي فإن أي تراجع في هذه القطاعات سيؤثر عليها.

نقاط قوة

رغم كثرة التحديات، لا يبدي المتابعون خوفاً على القطاع المصرفي الذي عايش منذ السبعينات حتى اليوم ظروف صعبة كثيرة وبقي مستمراً. إضافة الى أنه يملك نقاط قوة كثيرة تجعله محصناً في وجه الصعوبات. وتشكّل قوانين السرّية المصرفيّة والأطر التشريعيّة والتنظيميّة، إضافةً إلى الرؤية الثاقبة التي يتمتّع بها المصرف المركزي عوامل أساسيّة من عوامل الصمود.

هذا ويؤدّي الإغتراب اللبناني دوراً كبيراً على هذا الصعيد، إذ تشكّل حركة تدفّق الرساميل والاستثمارات من المغتربين والعاملين خارج لبنان دعامة أساسيّة للقطاع الإقتصادي الأهمّ. كذلك، فإنّ السياسات التوسّعية، التي تعتمدها غالبيّة المصارف خارج لبنان، وخصوصاً في البلاد التي يسجّل فيها الإغتراب اللبناني حضوراً لافتاً، سواء عبر فتح فروع لها أو مكاتب تمثيليّة أو شراكتها مع مصارف أخرى، تعتبر أساسيّة في تحقيق هذا النجاح.

كما أنّ مواكبة المصارف اللبنانيّة للتكنولوجيا العالميّة في مجال الخدمات المصرفيّة الإلكترونيّة، تجعلها رائدة في منطقة الشرق الأوسط في هذا المجال، فاللبنانيّون اليوم يمكنهم إنجاز معاملاتهم المصرفيّة كلّها، خارج أوقات العمل وبعيداً من الروتين الإداري من خلال مصرف آلي يسهّل عليهم إنجاز معاملاتهم المصرفيّة كافّة، إضافةً إلى خدمات الدفع عبر الهاتف والساعة وغيرهما...

رياض سلامة .. مهندس الإستقرار النقدي

تجمع الهيئات الإقتصادية، ورجال المال والأعمال على وصف حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بمهندس السياسة النقدية، لأنه ابتدع الحلول لكثير من الأزمات المالية والإقتصادية. نجح في اجتياز أكثر من قطوع. ارتبط اسمه باستقرار الليرة اللبنانية والسياسة النقدية، والثقة بالقطاع المصرفي اللبناني. لهذا كله تم التجديد له أكثر من مرة.

يمتلك سلامة صلاحيات واسعة في إدارة البنك المركزي. كان، وما يزال "الحاكم» الأفضل، خصوصا في هذه الظروف الصعبة التي تتفاقم فيها الأزمات السياسية والإقتصادية، وفي وقت تشهد البلاد فراغا رئاسيا، وتعطيلا للمجلس النيابي، وشللا في المؤسسات العامة، وإقفالا في مؤسسات خاصة. هذا عدا عما يرتبه النزوح السوري من أعباء على لبنان.

رياض سلامه «الحاكم» منذ أكثر من عشرين سنة لمصرف لبنان صاحب الهندسات المالية المبتكرة التي حمت لبنان من السقوط المالي والنقدي والإقتصادي، في وقت هزت العالم كوارث مالية طاولت ارتداداتها بلداناً عظمى وإقتصادات كبرى. هو العين الساهرة على حفظ الاستقرار المالي والمحافظة على ثروة لبنان واللبنانيين، المقيمين وغير المقيمين، من طريق المحافظة على الثقة الداخلية والخارجية بالقطاع المصرفي.

ومما لاشك فيه أن القطاع المصرفي اللبناني لم يعرف استقرارا تاما بعيدا من الاهتزازات، إلا منذ تسلم رياض سلامة الحاكمية، ونجح خلال ثلاث ولايات متتالية في تكريس نموذج خاص للسلطة النقدية، يجمع بين خصوصيات لبنان وإقتصاده وبين الالتزام الصارم بالمعايير والمواصفات الدولية والتحديث والتطوير المؤسساتي والبشري.

يترجم سلامة حرصه على الاستقرارالإقتصادي بسياسة دعم القطاعات الإقتصادية من خلال القروض المدعومة التي شكلت معينا لقطاعات إقتصادية أساسية. وساهمت هذه القروض ذات الفوائد المتدنية قياساً الى فوائد التسليفات المصرفية العادية، في تصويب ودعم مسار عمل الكثير من المؤسسات السياحية والصناعية والزراعية الصغيرة أو المتوسطة الحجم. الى ذلك ساهمت القروض المدعومة في حل جزء من أزمات الشباب وتحديداً على مستوى السكن والتعليم والشركات الناشئة. ويساهم مصرف لبنان بشكل أساسي في التشجيع على توسيع مروحة القروض المدعومة، وذلك في إطار سياسته العامة التي تعمل على تحفيز النمو الإقتصادي ولا سيما في الأزمات.

وقد بلغ مجموع قيمة القروض المصرفية والتسليفات للقطاعات الإقتصادية والفردية حتى الفصل الأول من العام 2016 ما مجموعه حوالى 93211 مليار ليرة، أي ما يوازي حوالى 62.2 مليار دولار بزيادة ملحوظة لبعض القطاعات

الجوائز والأوسمة

- أفضل حاكم مصرف مركزي في العالم العربي للعام 1996 – جائزة EUROMONEY
- وسام جوقة الشرف من رتبة فارس قلّده إياه رئيس الجمهورية الفرنسي جاك شيراك في 31 أيار 1997.
- أفضل حاكم مصرف مركزي للعام 2003 (رجل العام 2003)– جائزة EUROMONEY
- درع تكريمي من المنظمة المصرفية الأكاديمية الدولية «مصرفيون من أجل مستقبل أفضل» في فنركفورت– ألمانيا، لاختياره كأحد أفضل 20 حاكم مصرف مركزي في العالم للعام 2004.
- أفضل حاكم مصرف مركزي في الشرق الأوسط للعام 2005– جائزة EUROMONEY للأسواق الناشئة.
- أفضل حاكم مصرف مركزي في العالم للعام 2006– جائزة EUROMONEY.
- جائزة جمعية المصرفيين العرب في شمال أميركا ABANA لسنة 2007 إلى الجهاز المصرفي اللبناني تقديرا لإنجازات الحاكم رياض سلامه
- أفضل حاكم مصرف مركزي في الشرق الأوسط للعام 2008– جائزة مجلة The Banker.
- جائزة شخصية الريادة المصرفية لعام 2008 تكريما من الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب.
- أول حاكم مصرف مركزي عربي يقرع جرس إفتتاح بورصة نيويورك– آذار 2009.
- دكتوراه فخرية في الإنسانيات من الجامعة اللبنانية الأميركية في بيروت– تموز 2009.
- أفضل حاكم مصرف مركزي في الشرق الأوسط للعام 2009– جائزة مجلة The Banker.
- جائزة الإبداع العربي للعام 2009 عن فئة الإبداع الاقتصادي– تسلمها من رئيس مؤسسة الفكر العربي صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل .
- وسام جوقة الشرف من رتبة ضابط قلّده إياه رئيس الجمهورية الفرنسي نيكولا ساركوزي بتاريخ 31 كانون الأول 2009.
- دكتوراه فخرية من الجامعة اللبنانية– أيار 2010.
- جائزة رجل العام 2010 من غرفة التجارة الدولية– لبنان في أيلول 2010.
- درع تقديري للعمل الخلاق والرؤية السديدة تسلّمها من المجلس الإغترابي اللبناني للأعمال في متشيغن–تشرين الأول 2010.
- مفتاح مدينة ديربورن– دترويت ولقب مواطن شرف لهذه المدينة– تشرين الأول 2010.
- الميدالية الفخرية لفوج الإطفاء في شيكاغو، تسلمها في تشرين الأول 2010 من رئيس اللجنة المالية لمدينة شيكاغو فأصبح بموجبها عضوا فخريا في هذا الفوج.
- وشاح تقديري ودرع تكريمي من جامعة الحريري الكندية، لبنان، في أيار 2011.
- جائزة مجلة Global Finance كأحد أفضل 6 حكام مصارف مركزية في العالم لعام 2011.
- المشاركة في حفل افتتاح بورصة لندن بمناسبة يوم الأسواق المالية اللبنانية في تشرين الثاني 2012.
- أفضل حاكم مصرف مركزي في الشرق الأوسط للعام 2012–جائزة مجلة The Banker.
- جائزة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب كأفضل حاكم بنك مركزي عربي للعام 2012 – 2013.
- دكتوراه فخرية من الجامعة الأميركية للتكنولوجيا في جبيل– أيلول 2013 .
- جائزة أفضل حاكم بنك مركزي في الشرق الأوسط لعام 2013 من مجموعة يوروماني الدولية.
- قلادة «بول هاريس» مع شهادتها ودرع المؤتمر السنوي للروتاري في لبنان تكريما لعطاءات حاكم مصرف لبنان – نيسان 2014
- درع تكريمي بمناسبة مرور 50 عاما على تأسيس مصرف لبنان من اتحاد المصارف العربية – نيسان 2014

على حساب قطاعات أخرى خلال الفصل الأول من السنة الحالية.

وشكلت حصة الصناعة من القروض والتسليفات ما مجموعه حوالى 9525 مليار ليرة، وهي تشكل حوالى 10.1 في المئة من قيمة القروض، فيما بلغ عدد المستفيدين حوالى 19356 مستفيداً، بما نسبته 2.8 في المئة من عدد المستفيدين.

وبلغ متوسط القرض الصناعي حوالى 492 مليون ليرة. وكانت نسبة الزيادة لهذه القروض خلال الفترة من العام 2016، مقارنة بالعام 2015، حوالى 0.55 في المئة، مع الإشارة إلى إن قيمة القروض الصناعية تشكل 2.87 في المئة من إجمالي القروض والتسليفات للقطاعات.

أما قيمة القروض السكنية فتبلغ حوالى 16602.2 مليار ليرة لحوالى 11 ألفاً و556 شخصاً بمتوسط قرض قيمته حوالى 150 مليون ليرة، وتشكل هذه القروض من حيث القيمة حوالى 19.5 في المئة من عدد المقترضين بزيادة حوالى 669 قرضاً خلال الفترة بين كانون الثاني وبداية الفصل الأول من السنة.

وعلى الرغم من أن حركة وتطور حجم القروض المدعومة لا يزال متواضعاً بالقياس الى حجم إجمالي القروض التي تمنحها المصارف العاملة في لبنان، إلا أن الأولى وفرت مظلة دعم مقبولة لقطاعات إقتصادية أساسية ولفئات واسعة من اللبنانيين من أصحاب الدخل المتوسط والمحدود، وتعمد السلطات النقدية والمالية إلى زيادة حجم هذه القروض لتكون أكثر تأثيراً في حركة النمو الإقتصادي.

عدنان حمدان

النتائج المالية للبنوك اللبنانية الثلاثة الكبرى:

إستدامة في الأرباح رغم الظروف التشغيلية الصعبة

مرّةً أخرى، تُظهر نتائج البنوك اللبنانية الثلاثة الكبرى المُدرجة نمواً مُستداماً في الربحية ومركزاً مالياً يتّسم بالقوة بفضل السياسات المُحافظة والرصينة التي تتّبعها هذه البنوك في وجه الظروف الإستثنائية التي تمرّ بها، ويبقى في ذلك القطاع المصرفي في صدارة الركائز المالية في لبنان والعمود الفقري للإقتصاد.

واظهرت النتائج المالية غير المدقّقة للبنوك اللبنانية الثلاثة الكبرى المُدرجة – بنك لبنان والمهجر وبنك عوده وبنك بيبلوس – في النصف الأول من عام 2016 إستدامة في الأرباح رغم الظروف التشغيلية الصعبة التي تواجهها نتيجة الإضطرابات السياسية والإقتصادية في لبنان ودول الجوار. فقد بلغت الأرباح المجمّعة للبنوك الثلاثة ما يعادل 526.09 مليون دولار في النصف الأول من عام 2016 ، أي بزيادة قدرها 13.74 % عن الفترة نفسها من عام 2015. وحقّقت هذه الزيادة في الأرباح في الأغلب نتيجةً للزيادة في الأرباح لوحدات البنوك الخارجية.

وعلى صعيد كلّ بنك بمفرده، تظهر النتائج أيضاً تحقيق بنك لبنان والمهجر أعلى مستوى للأرباح بلغ 226.68 مليون دولار بزيادة 19.08 % عن الأشهر الستة الأولى من عام 2015 . وجاء بنك عوده في المرتبة الثانية حيث حقّق 225.66 مليون دولار بزيادة 11.66 %. أمّا بنك بيبلوس فقد حلّ في المرتبة الثالثة حيث بلغت أرباحه 73.75 مليون دولار بزيادة 5.20 %.

الموجودات والقروض

وينسحب أداء البنوك في الربحية على أداء معظم بنود ميزانياتها. فعلى صعيد بنك لبنان والمهجر، فقد وصلت موجوداته في نهاية شهر حزيران 2016 إلى 29.5 مليار دولار بزيادة 3.09 % عن الفترة نفسها من عام 2015 وارتفعت محفظة قروضه إلى 7.35 مليار دولار بزيادة 4.73 %، في حين ازدادت حقوق المساهمين إلى 2.72 مليار دولار بزيادة 7.27 %. أما بنك بيبلوس، فقد ازدادت موجوداته إلى 20.43 مليار دولار بزيادة 6.59 % وازدادت القروض إلى 5.02 مليار دولار بزيادة 7.27 % ، بينما ارتفعت حقوق المساهمين إلى 1.66 مليار دولار بزيادة 2.33 %. وبالنسبة لبنك عوده، فقد انخفضت موجوداته إلى 41.94 مليار دولار بنسبة 0.88 % ووصلت قروضه إلى 18.49 مليار دولار بزيادة 8.48 %، بينما ارتفعت حقوق المساهمين إلى 3.26 مليار دولار بنسبة 4.29 %.

مؤشرات مالية

وعلى القدر نفسه من الأهمية، لم يقتصر الأداء الملحوظ للبنوك الثلاثة على النمو في الأرباح بل تعدّاها ليشمل مؤشرات مالية سليمة. وفي هذا الإطار، لم تزِد نسبة صافي القروض المشكوك بتحصيلها عن 1.4 % (0.9 % لبنك عوده و1.3 % لبنك بيبلوس و1.4 % لبنك لبنان والمهجر)، ولم تقلّ نسبة كفاية رأس المال حسب معايير بازل 3 عن 13.9 % (18 % لبنك لبنان والمهجر و 17.7 % لبنك بيبلوس و 13.9 % لبنك عوده) ، ولم تقلّ أيضاً نسبة السيولة الأولية عن 45.9 % (65 % لبنك لبنان والمهجر و 51 % لبنك بيبلوس و 45.9 % لبنك عوده).

إسم البنك	الأرباح (مليون دولار)	المردود على متوسط أموال المساهمين (ROACE%)	المردود على متوسط الموجودات (ROAA%)	نسبة الكلفة إلى الإيرادات %
لبنان والمهجر	226.68	16.62	1.55	35.88
عــوده	225.66	14.90	1.07	55.38
بيبلــوس	73.75	8.30	0.73	54.20

الاعتماد اللبناني ش.م.ل
CREDIT LIBANAIS SAL

إيداع الأموال والشيكات الأكثر أماناً

تتيح هذه البطاقة للمؤسّسات والشركات إيداع المبالغ النقديّة والشيكات في حساباتها عبر أجهزة الصرّاف الآلي على مدار الساعة.

صالحة لعمليّات الإيداع فقط في:
العدلية – المركز الرئيسي، الحازمية، صوفيل، البوشرية، انطلياس، زوق مكايل، جل الديب، حارة حريك، حارة صخر، جبيل قرب الفرير، زغرتا، شتورا – جديتا، صيدا بولفار نزيه بزري، برج حمود، الدورة، بر الياس، البترون، زحلة، النبطية.

بطاقة الإيداع للصرّافات

برج الإعتماد اللبناني، كورنيش النهر، العدلية
69 فرع في خدمتك | 607100 1 961+ | 1518
www.creditlibanais.com | info@creditlibanais.com.lb

دور حيوي للقطاع في إرساء الاستقرار الإقتصادي والإجتماعي

24,638 عدد موظفي المصارف

تابع القطاع المصرفي اللبناني عام 2015، وتأكيدا لدوره في إرساء الاستقرار الإقتصادي والإجتماعي لدى النسيج اللبناني، تقديم المزيد من فرص العمل لديه، إذ ازداد عدد العاملين بمقدار 788 شخصاً. ويكتسب هذا الإستخدام أهمية كبرى إذ إنه يأتي في وقت بلغت معدلات البطالة في لبنان مستويات قياسية في ظل ما تعانيه القطاعات الإقتصادية الأخرى من تراجع أعداد اليد العاملة اللبنانية بسبب الأوضاع المحلية وكثافة نزوح العمال السوريين ومنافستهم للعمالة الوطنية.

في نهاية عام 2015، وصل عدد موظفي المصارف العاملة في لبنان الى 24638 شخصاً توزّعوا على مختلف فئات المصارف التجارية اللبنانية (وعددها 32 مصرفاً) اي 83،1 % من مجموع العاملين، و2661 شخصاً في المصارف ذات المساهمة الأكثرية العربية (عددها 9 مصارف)، و424 موظف في فروع المصارف العربية (عددها 8 مصارف) و310 موظفين في فروع المصارف غير العربية (عددها 4) و 765 شخصاً في مصارف الأعمال (عددها 16 وكلها شركات مغفلة لبنانية).

على صعيد الجنس، تابعت نسبة العاملات من مجموع العاملين في القطاع المصرفي اللبناني ارتفاعها لتصل الى 47 % في نهاية العام 2015 (46.5 % في نهاية العام 2014) مقابل 53 % للعاملين الذكور. وتتجاوز نسبة العاملات في القطاع المصرفي اللبناني الى حد كبير نسبة العمالة الأنثوية الإجمالية في لبنان، والمقدّرة بحوالى 25 %.

على صعيد الوضع العائلي، ارتفعت نسبة العازبين الى 40 % من مجموع العاملين في القطاع في نهاية العام 2015 (49.2 % عازبات و 50.8 % عازبون) بعد المنحى التراجعي الذي اتخذته في السنوات التي سبقت (38.9 % و 39.2 % في نهاية 2013 و2014 تباعاً). أما نسبة المتزوّجين فشكلت حوالى 60 % (54.5 % ذكور و 45.5 % اناث). وبلغ عدد الاولاد الذين على عاتقهم 21047 ولداً.

هرم الأعمار

على صعيد هرم الأعمار، لم يسجل تغيّر كبير في نهاية العامين 2014 و 2015. وقد شكلت نسبة العاملين الذين لا تتجاوز أعمارهم 40 سنة 58.4 % من العمالة المصرفية اللبنانية الإجمالية في نهاية العام 2015 شأنها في نهاية العام 2014. وهذه الشريحة العمرية في العمالة المصرفية اللبنانية تتطابق تماماً مع مثيلتها من القوى العاملة في لبنان. أما حصة الموظفين الذي تراوح عمرهم بين 40 و 60 سنة، فقد انخفضت الى 36.1 % في نهاية العام 2015 (36.7 % في نهاية العام 2014) من مجموع العاملين في المصارف في لبنان. فيما ارتفعت نسبة الذين يتجاوزن سن الستين الى 5.5 % (5 % في نهاية عام 2014).

788 فرصة عمل قدمها القطاع المصرفي عام 2015

ويبيّن توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس والفئات العمرية المختلفة أن حصة الذكور تفوق حصة الإناث في جميع الفئات العمرية. بإستثناء الفئة التي هي دون سن الخامسة والعشرين حيث بلغت نسبة الإناث 61.7 % ما يعني أن العنصر الأنثوي يطغى على الداخلين الجدد الى القطاع. بينما يزداد الفارق بين نسبة كل من الموظفين والموظفات لمصلحة الذكور مع التقدم في العمر.

ويؤكد توزع الموظفين من الجنس الواحد على فئات الأعمار المختلفة أن 63.5 % من الموظفات من دون سن الأربعين مقابل 53.8 % للذكور مقابل 53.7 % في نهاية العام 2014.

المستوى العلمي

على صعيد المستوى العلمي، لا يزال عدد الجامعيين العاملين في القطاع المصرفي في تزايد مستمر بحيث وصلت نسبة هؤلاء الى 76 % من إجمالي العمالة في نهاية العام 2015 (74.8 % في نهاية العام 2014). ويفسّر هذا الارتفاع المتواصل الى حد كبير بدخول المتخرجين من حملة الشهادات الجامعية الى القطاع المصرفي اللبناني. فقد ازداد عدد العاملين الحائزين على شهادات جامعية بمقدار 880 موظفاً في العام 2015 توزّعوا بين 517 انثى و 363 ذكراً. في موازاة ذلك، تتابع حصة كل الذين وصلوا الى مستوى البكالوريا أو ما يعادلها انخفاضها من 15.2 % من مجموع العاملين في المصارف في لبنان في نهاية العام 2014 الى 14.4 % في نهاية العام 2015، وأولئك الذين لم يصلوا الى هذا المستوى من التحصيل العلمي من 10 % الى 9.6 % في التاريخين على التوالي.

ويظهر توزّع العاملين في القطاع المصرفي حسب الجنس ومستوى التحصيل العلمي أن الإناث تجاوزن الذكور في فئة حملة الشهادة الجامعية في نهاية العام 2015، في حين أن حصة اللواتي حصلن على شهادة البكالوريا أو ما يعادلها بلغت 41 % وحصة اللواتي هن دون مستوى البكالوريا 17.5 % مقابل حصص أكبر للذكور.

أما توزّع الموظفين من الجنس الواحد حسب مستوى التحصيل العلمي، فيبيّن أن حوالى 84 % من العاملات في القطاع المصرفي حصلن على شهادة جامعية، في حين أن نسبة اللواتي هن دون البكالوريا تمثل أقل من 4 % من إجمالي الموظفات في المصارف.

توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس على فئات الإعمار (نهاية العام 2015)

	دون 25 سنة	25-40 سنة	40-50 سنة	50-60 سنة	60 سنة وما فوق
ذكور (%)	38.3	50.7	55.1	59.2	70.4
إناث (%)	61.7	49.3	44.9	40.8	29.6
العدد الإجمالي	2085	12297	4791	4117	1348

توزّع العاملين في المصارف حسب الجنس وحسب المستوى العلمي (نهاية العام 2015)

	دون البكالوريا	بكالوريا او ما يعادلها	شهادة جامعية
ذكور (%)	82.5	59	48.2
إناث (%)	17.5	41	51.8
العدد الإجمالي	2365	3559	18714

فرنسبنك.. استراتيجية توسّعية مرنة وديناميّة

القصار: قطاعنا يتميّز بصلابته

نجحت مجموعة فرنسبنك على مر عشرات سنوات خلت في تعزيز حضورها في الأسواق الداخلية والخارجية على حد سواء. فعلى الصعيد الداخلي، تمكنت المجموعة من توسيع سلة خدماتها وشبكة فروعها على امتداد مساحة لبنان، والتي تصل حاليا الى 124 فرعا. أما على الصعيدين الدولي والإقليمي، فاتبعت المجموعة استراتيجية لتعزيز تواجدها في الأسواق العالمية وتحديدا في فرنسا، الجزائر، سورية، روسيا البيضاء، السودان، كوبا، وقبرص، والإمارات، والعراق، وساحل العاج.

ويُعتبر فرنسَبنك، وفقاً لرئيس مجلس إدارة مجموعة فرنسَبنك الوزير السابق عدنان القصار، من أبرز المصارف اللبنانية من حيث شبكة علاقاته الدولية مع كبرى المؤسسات المصرفية والمالية الدولية. وأعلن القصارفي هذا الإطار، عن توقيع اتفاقية تعاون في باريس مع بروباركو (الشركة المختصة بالاستثمارات الخاصة والتابعة للوكالة الفرنسية للتنمية)، والوكالة الفرنسية للتنمية، والبنك العمومي الفرنسي للاستثمار من شأنها دعم الانتشار الدولي لعملاء فرنسبنك من الشركات. كلام القصار أتي في حديث لـ»الصناعة والإقتصاد»، هذا نصّه:

كيف تقيمون أداء القطاع المصرفي اللبناني بعد إنتهاء النصف الأول من العام الحالي، رغم الظروف الدقيقة كافة التي يمر بها لبنان والمنطقة، وكذلك الأسواق الخارجية التي تتواجد فيها المصارف اللبنانية؟

في ظل تواصل تداعيات الأزمات الجيوسياسية التي تعصف ببعض دول عالمنا العربي وتحديدا سورية وانعكاساتها على قطاعاتنا الإقتصادية المنتجة، وكذلك التجاذبات السياسية الداخلية الحادة في ظل فراغ رئاسي، وعدم انتظام في عمل المؤسسات الدستورية، فإن المؤشرات كافة في نهاية النصف الأول من العام 2016 تدل أن نمو القطاع المصرفي اللبناني خلال هذه الفترة كان مقبولا إجمالا.

وإن دل هذا الأداء على شيء فإنه يدل على صلابة قطاعنا المصرفي وقوته والخبرات الإدارية والتنظيمية التي يختزنها، يعززها إطار تشريعي وتنظيمي دينامي مكتمل الجوانب، في ظل مصرف مركزي بقيادة سعادة الحاكم رياض سلامة الحكيمة وذات الرؤيا المستقبلية الثاقبة، ما مكن القطاع المصرفي من التعامل بنجاح مع مجمل الظروف التي خبرها لبنان على امتداد تاريخه الحديث على تفاوت دقتها من وقت لآخر.

وبالطبع فقد أكسب هذا الواقع قطاعنا المصرفي ثقة زبائنه الراسخة، وتقدير المؤسسات المالية والمصرفية العالمية، كما والأهم ترسيخ قدرته على النمو وتطوير خبرته الواسعة في إدارة الأزمات التي اكتسبها على اختلاف وتنوع تداعياتها.

ومع هذا، يتمثل التحدي الذي يواجهه قطاعنا المصرفي اللبناني اليوم أكثر من أي وقت مضى في معوقات النمو التي تواصلت على امتداد السنوات القليلة الماضية والماثلة ببعديها الداخلي والخارجي وانسحاباتها على نمو قطاعنا المصرفي والحد من قدراته في تحقيق نمو أكثر عمقا وأكثر تأثيرا في الدور الإنمائي والتنموي الذي يضطلع به في أكثر من اتجاه وعلى أكثر من صعيد.

وكذلك فإن أداء المصارف اللبنانية في أماكن تواجدها في الأسواق العالمية كان مقبولا نسبيا ، وإن كان بنسب متفاوتة، وفقا لأداء إقتصادات هذه الدول، بالرغم من الأحداث لجيوبوليتيكية وانسحابها سلبا على نمو الإقتصاد العالمي، وكذلك مع العلم أن هذه البلاد لم تتعاف تماما من الأزمة المالية المصرفية التي شهدها العالم عام 2008 والتي على ما يبدو فإن تداعياتها لا زالت ماثلة في الأسواق. يضاف إلى ذلك الآن الصدمة التي أحدثها تصويت بريطانيا على الخروج من الاتحاد الأوروبي وتأثير هذا الخروج المحتمل على نمو كل من بريطانيا والاتحاد الأوروبي وكذلك امتداد هذا التأثير إلى بقية أنحاء العالم وإن بنسب متفاوتة.

ما هي المخاوف التي تهدد الوضع المصرفي والمالي في لبنان؟

يتميز قطاعنا المصرفي بصلابته وقوته المالية والخبرات الإدارية والمصرفية التي استطاع أن يراكمها بفعل الظروف التي خبرها على اختلاف مفاصلها وعلى امتداد تاريخه الحديث مع تفاوت دقتها من وقت إلى آخر. ولقد تمكن القطاع المصرفي من أن يراكم خلال السنوات قدرات كبيرة في الإدارة والأنشطة العملية والتخطيط للنمو الذاتي والأفقي في الداخل وفي الخارج وفي موارده البشرية والتقنية وفي تحصين مكونات أدائه والتحسين المضطرد لنوعية موجوداته. هذا بالإضافة إلى قوته المالية ما مكنه من مواصلة دوره التنموي والإنمائي في الإقتصاد الوطني وكذلك في تجاوز أكثر الظروف صعوبة وتعقيدا وأحيانا أشدها تهديدا على الصعد الإقتصادية والأمنية والسياسية ما أكسبه صلابة هيكلية راسخة تجاه مجمل التحديات الداخلية والخارجية على مختلف أنواعها، وكذلك إعجاب وتقدير المؤسسات المالية والمصرفية الإقليمية والعالمية. وإنّ سجل تطور وأداء القطاع هو خير شاهد على إنجازاته المميزة على الصعد والمقاييس كافة.

يعزز هذا الواقع سياسة نقدية ترسخت بفعل رؤيا سعادة الحاكم رياض سلامة الحكيمة والمستقبلية الثاقبة وهندسات مالية راكمت احتياطيا نقديا بالعملة الأجنبية أثبتت قدرته في الحفاظ على ثبات النقد بفاعلية مؤثرة وبالرغم من المفاصل الدقيقة التي خبرها ويخبرها لبنان على أكثر من صعيد داخليا وإقليميا و عالميا.

هل بإمكانكم إعطاء فكرة عن استراتيجية فرنسبنك العريضة وخططه وأهدافه المستقبلية؟

ترتكز استراتيجية فرنسَبنك التوسعية على بعدين داخلي وخارجي، وهي استراتيجية تتميز بمرونتها وديناميتها وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها بفاعلية وفعالية. فعلى الصعيد الداخلي، تمكنت المجموعة من توسيع سلة خدماتها وشبكة فروعها على امتداد مساحة لبنان، والتي تصل حاليا الى 124 فرعا.

أما على الصعيدين الدولي والإقليمي، فترتكز استراتيجية المجموعة على تعزز تواجد فرنسَبنك في الأسواق العالمية وتحديدا في فرنسا، الجزائر، سورية، روسيا البيضاء، السودان، كوبا، وقبرص، والإمارات، والعراق، وساحل العاج. و يساهم في تطوير هذه الأسواق المالية وترسيخ مفهومها للصيرفة الشاملة في ظل معايير تقنية وبشرية ومؤسسية متقدمة من شأنها ارتقاء المصرف بمكانته المحلية والعالمية على حد سواء، وتعزيز إمكاناته كمجموعة مالية لبنانية ،عربية، ودولية، تعتمد على قيادة فاعلة وإدارة فعالة يشكلان الضمانة الأساسية لبلوغ المجموعة أهدافها الاستراتيجية.

ويُعتبر فرنسَبنك من أبرز المصارف اللبنانية من حيث شبكة علاقاته الدولية مع كبرى المؤسسات المصرفية والمالية الدولية. وقد نجحنا بالفعل وعلى إمتداد السنوات الماضية في إقامة تحالفات إستراتيجية هامة ومتميزة مع هذه المؤسسات وتمكنا من البناء على هذه العلاقات لتعزيز دورنا على صعيد تسهيل استثمارات زبائننا ودعم شركاتهم وتطوير أعمالهم في أماكن تواجدهم سواء في لبنان أو في الأسواق التي نعمل فيها في الخارج.

نذكر في هذا السياق على سبيل المثال لا الحصر، توقيع اتفاقية تعاون وقعها فرنسَبنك مؤخرافي باريس مع بروباركو (الشركة المختصة بالاستثمارات الخاصة والتابعة للوكالة الفرنسية للتنمية)، والوكالة الفرنسية للتنمية، والبنك العمومي الفرنسي للاستثمار .هذه الاتفاقية تهدف إلى دعم الانتشار الدولي لعملائنا من الشركات ، وكذلك تطورالشركات المنتشرة في بلدان لنا تتواجد فيها.

أود القول إنه بموجب هذه الشراكة، سينشأ ويتعزز حوارٌ مستمرٌ ما بين فرنسَبنك، ومجموعة الوكالة الفرنسية للتنمية، والبنك العمومي الفرنسي للاستثمار فيما يتعلق بالفرص التجارية الواعدة لعملائنا وبهدف تسهيل وتسريع التنمية الدولية للعملاء من الشركات بدعمهم تأسيس شركات عبر الحدود. كما أن فرنسَبنك والمشاركين كافة في هذه الاتفاقية سيقومون بتسهيل تمويل مشاريع عملائهم في البلدان التي نتواجد ويتواجدون فيها، إما من خلال منح هؤلاء العملاء قروضا أو من خلال تأمين ضمانات لهم.

إضافة إلى هذه الشراكة، إنضم فرنسَبنك كذلك إلى مبادرة البنك العمومي الفرنسي للاستثمار وبروباركو من خلال استثماره في Averroes Finance III، صندوق استثمار في صناديق مخصصة للاستثمار بشركات خاصة في القارة الأفريقية وفي بعض دول البحر المتوسط.

ما هي أبرز نتائج مصرفكم في العام 2015؟ وكيف تنظرون إلى العام 2016؟

بالرغم من الظروف الدقيقة التي يشهدها لبنان، فإن أداء مجموعة فرنسَبنك خلال 2015 وفي النصف الأول من 2016 هو أداء جيد نسبيا. فقد بلغت الأرباح الصافية للمجموعة 179.62 مليون دولار أميريكي في أواخرالعام 2015 ، فيما بلغ مجموع الميزانية 19.994 مليار دولارا أميريكي، والتسليفات للزبائن 6.289 مليار دولار أميريكي، وودائع الزبائن 16.307 مليار دولار أميريكي، وحقوق المساهمين 1.956 مليار دولار أميريكي. أما نتائج النصف الأول من العام 2016 فكانت مقبولة نسبيا إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الظروف السياسية والإقتصادية في لبنان والمنطقة. وإن الأداء الذي سجلناه إلى الآن يشير بوضوح إلى أننا في اتجاه تحقيق الأهداف التي وضعناها في خطة عمل العام.

بيت جديد وكاش بالإيد

يقدّم لك فرنسَبنك مزايا فريدة على عدد من برامج قروضه السكنية هذا الصيف.

تقدّم بالطلب على القروض السكنية من فرنسَبنك او القرض السكني بالتعاون مع المؤسسة العامة للإسكان وإستفد من "Cash Back" 1% بالإيد.

تحقق من الشروط التالية لاسترجاع 1%* من قيمة قرضك السكني:

- مبلغ القرض: ابتداء من ١٥٠ مليون ليرة لبنانية او ما يعادله بالدولار الأميركي كحد أدنى
- فترة السداد: ١٥ سنة كحد أدنى

لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقعنا على الانترنت أو أيٍ من فروع فرنسَبنك

* سقف المبلغ ٥ ملايين ليرة لبنانية او ما يعادله بالدولار الأميركي

العرض سار من ١٦ ايار حتى ٣٠ تموز ٢٠١٦

فرنسَبنك
الغد يبدأ الآن

القروض السكنية

1552
FRANSABANK.COM

بنك لبنان والمهجر ش.م.ل

لبنان • فرنسا • المملكة المتحدة • سويسرا • مصر • سورية • المملكة العربية السعودية • الاردن • رومانيا • قبرص • قطر
الامارات العربية المتحدة • العراق

«على الطبقة السياسية اتخاذ كلّ الإجراءات للوصول إلى حلّ يطلق سراح الإقتصاد»

الأزهري: القطاع يتحمّل كلّ مسؤولياته بمهنية رفيعة

منذ تأسيسه عام 1951، سلك بنك لبنان والمهجر طريق التوسّع والتطور، وأضحى في طليعة المصارف اللبنانية المنتشرة في الخارج إذ يتواجد حالياً في 13 دولة – لبنان ومصر وسورية والأردن والعراق والسعودية والإمارات وقطر وفرنسا وإنكلترا وسويسرا وقبرص ورومانيا– ولديه 285 وحدة مصرفية ومالية لخدمة عملائه في هذه البلدان.

أداؤه المتميّز في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها لبنان والمنطقة جعله «أفضل مصرف في لبنان لعام 2016» وفقاً للمجلة العالميةEuromoney، فمع مننتجاته التي تتسم بإبتكارات متواصلة وانتشاره الخارجي وسعيه المتواصل لخدمة الجاليات العربية في أسواق متخصّصة في أوروبا، تمكّن بنك لبنان والمهجر وفقاً لرئيس مجلس إدارته ومديره العام سعد الأزهري من تحقيق أداء اتّسم بالنمو والربحية المُستدامة خلال السنوات السابقة.

وأشار الأزهري الى «أنه خلال الفترة الممتدة من عام 2008 إلى الفصل الأول من عام 2016، ارتفعت موجودات المصرف بمعدل سنوي بلغ 7.04 % لتصل إلى 29.3 مليار دولار في نهاية آذار 2016، وارتفعت الأرباح بمعدل سنوي بلغ 7.02 % لتصل إلى 108.23 مليون دولار في نهاية الفصل الأول من هذا العام». وكشف أن «المصرف حافظ على أعلى معدّلات الربحية بين المصارف المُدرجة حيث بلغ المردود على متوسط رأس المال والموجودات 15.43 % و1.48 % على التوالي». كلام أزهري أتى في حديث مع «الصناعة والإقتصاد»، هذا نصه:

■ كيف تقيّمون أداء مصرفكم خلال الأعوام السابقة حتى عام 2015؟ وما هي الخدمات والمنتجات التي يقدّمها مصرفكم وماذا أعددتم للعام 2016 وهل من مشاريع توسّعية للخارج؟

أعتقد أن أداء المصرف خلال السنوات السابقة اتّسم بالنمو والربحية المُستدامة. فإذا نظرنا إلى هذا الأداء خلال الفترة الممتدة من عام 2008 إلى الفصل الأول من عام 2016، والتي تضم فترة الرواج الإقتصادي ما بين 2008 و 2011 وفترة الركود الإقتصادي ما بين2012 و2016، نرى أن الموجودات قد ارتفعت بمعدل سنوي بلغ 7.04 % لتصل إلى 29.3 مليار دولار في نهاية آذار 2016، كما ارتفعت القروض بنسبة سنوية بلغت 9.66 % لتصل إلى 7.28 مليارات دولار. وعلى صعيد الأرباح، فإنها ارتفعت أيضاً بمعدل سنوي بلغ 7.02 % لتصل إلى 108.23 ملايين دولار في نهاية الفصل الأول من هذا العام. كذلك حافظ البنك على أعلى معدّلات الربحية بين البنوك المُدرجة حيث بلغ المردود على متوسط رأس المال والموجودات 15.43 % و1.48 % على التوالي.

بالنسبة للخدمات والمنتجات التي يقدّمها البنك، فإنها تتمثل بخدمات تشمل جميع مجالات الصيرفة الشاملة، كالصيرفة التجارية وصيرفة التجزئة والشركات والصيرفة الإستثمارية والخاصة والإسلامية وخدمات إدارة الأصول والثروات وأسواق رأس المال والتأمين. وتتّسم منتجاته بابتكارات متواصلة إن كان على صعيد تنوّعها أو على صعيد تطوّرها التكنولوجي لكي تعطي لعملائنا باقة من الخيارات المُجدية وأحدث وسائل التواصل. أما بالنسبة للإنتشار الخارجي، فيُعتبر البنك في طليعة البنوك اللبنانية المنتشرة في الخارج إذ يتواجد البنك حالياً في 13 دولة – لبنان ومصر وسورية والأردن والعراق والسعودية والإمارات وقطر وفرنسا وإنكلترا وسويسرا وقبرص ورومانيا– ولديه 285 وحدة مصرفية ومالية لخدمة عملائه في هذه البلدان. كما يسعى البنك لخدمة الجاليات العربية في أسواق متخصّصة في أوروبا، ويعمل كأحد البنوك المحلية الشاملة والمميّزة في دول المنطقة. وسيعزّز البنك توسّعه هذا العام من خلال افتتاح فروع جديدة في كلّ من لبنان ومصر والأردن.

■ كيف تنظرون إلى التطورات الأخيرة التي تعصف بالمنطقة، وهل سيكون لها انعاكاسات سلبية على الإقتصاد اللبناني بشكل عام وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص، وما هي الإجراءات الواجب اتخاذها لكي يبقى القطاع المصرفي بمنأى عنها في ظل استمرار هذه التطورات العاصفة؟

ممّا لا شك فيه أن التطوّرات السياسية في المنطقة ولبنان منذ عام 2011 أدت دوراً رئيسياً في تراجع النمو الإقتصادي وعجلة النشاط المصرفي في لبنان. فقد انخفضت معدّلات النمو الإقتصادي من نسب سنوية قاربت الـ 8 % في 2010– 2007 إلى نسب لم تتجاوز الـ 2 % في السنوات اللاحقة، كما انخفضت معدّلات نمو الميزانية للقطاع المصرفي من أكثر من 10 % إلى أقل من 5 %. وعلى صعيد الأخير، بلغت موجودات القطاع حتى نهاية شهر نيسان 2016 ما يعادل 187.9 مليار دولار بزيادة 4.7 % عن الفترة نفسها من عام 2015، ولكن بلغت القروض 55.2 مليار دولار بزيادة 7.3 % مدعومة بالرزمات التحفيزية التي يُطلقها مصرف لبنان والتي قد تتجاوز المليار الواحد من الدولارات هذا العام. وفي الحقيقة، إن القطاع المصرفي يتّخذ كلّ الإجراءات الوقائية والتحفيزيّة المناسبة ليحافظ على سلامة موجوداته ولكي يوفّر التمويل الملائم للقطاعات الإقتصادية وللدولة، وبالتالي يتحمّل كلّ مسؤولياته بمهنية رفيعة. وما يجب حصوله، هو أن تتحمّل الطبقة السياسية مسؤولياتها وتتّخذ كلّ الإجراءات للوصول إلى حلّ للأزمة السياسية الخانقة لكي تطلق سراح الإقتصاد وتُعيد النمو المُستدام إليه ولكي تعزّز من الوفاق والسلام السياسي في البلد.

يتّسم القطاع المصرفي اللبناني بتنظيم ومراقبة فعّالة من قبل السلطات النقدية ومصرف لبنان ويمتثل بالتالي إلى كلّ المعايير والقوانين الدولية التي تحمي سلامة رأس ماله وموجوداته ومصالحه ومصالح عملائه

■ أثبت القطاع المصرفي صلابة في تخطي الأزمات الداخلية والخارجية بسبب الإستراتيجية والحكمة والضوابط الذي اعتمدتها السلطات المالية خاصة البنك المركزي والتي عزّزت الثقة بادائه، وما هو مدى قدرة المصارف اللبنانية على التوفيق بين العقوبات الغربية على دول المنطقة كسورية وايران وبين واقع الحركة المالية والإقتصادية للدول التي تتعرّض لهذه العقوبات خاصة وأن الدول المعاقبة لها فعل إقتصادي حيوي مع لبنان؟

إن القطاع المصرفي اللبناني يتّسم بتنظيم ومراقبة فعّالة من قبل السلطات النقدية ومصرف لبنان ويمتثل بالتالي إلى كلّ المعايير والقوانين الدولية التي تحمي سلامة رأس ماله وموجوداته ومصالحه ومصالح عملائه. وينطبق هذا الإمتثال على العقوبات المتعلقة بدول المنطقة كإيران وسورية. بالنسبة إلى سورية، فهي كما تعلمون في حال حرب وقد انخفض النشاط الإقتصادي فيها والإرتباطات التجارية مع دول الجوار إلى حدّ كبير، ولكن بالرغم من ذلك تتعامل المصارف اللبنانية مع عملائها السوريين بشكل منتظم وضمن الإجراءات الدولية القانونية والمسموح بها. أما بالنسبة إلى إيران، فإن ارتباطاتها الإقتصادية مع لبنان محدودة جداً وبالتالي لم يكن للعقوبات أي تأثير يُذكر على الحركة الإقتصادية ونشاط المصارف اللبنانية. بالطبع، قد تتغيّر هذه الصورة عندما يتم رفع العقوبات بالكامل عن إيران وما قد يحمله ذلك من تعزيز للتواصل الإقتصادي والمصرفي والمالي بين البلدين. وعليه، أعتقد أن المصارف اللبنانية قد تعاملت مع هذه العقوبات بشكل متّزن ويتلاءم مع مصالح القطاع ومن ينتمي إليه.

القدرة ما إلها حدود

في زمن الإنتشار والتواصل ستجدنا بقربك، شريكاً قوياً يرافق طموحاتك ويقدّم لك خدماته المصرفيّة في أكثر من 12 بلداً.

حيث البعض لا يرى إلّا الحدود، نرى قدرة لا نهاية لها.

بنك عـودة

www.bankaudigroup.com

بنك بيروت
s.a.l.
Bank of Beirut
Banking Beyond Borders

62 branches in Lebanon
16 branches in Australia
3 branches in Europe
5 branches in the Sultanate of Oman
3 representative offices

Breaking new grounds to offer you
an outstanding banking experience.
Going Beyond Borders to serve you.

Lebanon | UK | Germany | Sultanate of Oman | Australia | Cyprus | UAE | Nigeria | Ghana

www.bankofbeirut.com
24/7 Customer Service
1262 | +961 5 955 262

بنك بيروت والبلاد العربية.. مسيرة نمو متواصلة

عساف: أبرز التحديات تحصين سمعة القطاع

جعلت «مواكبة القطاع المصرفي ومواجهة المنافسة» بنك بيروت والبلاد العربية BBAC في مركز متقدّم بين المصارف العاملة في لبنان، إذ يواظب باستمرار على تطوير خدماته المصرفية الإلكترونية وتطوير إمكانية وحدة الخدمات المصرفية الخاصة من خلال طرح منتجات مصرفية أكثر تقدماً وتطوراً لخدمة الزبائن. كما يتطلع الى توسيع التقديمات المصرفية ولا سيما الخاصة بفئة الشباب وأصحاب المبادرات التجارية الناشئة ورواد الأعمال.

في عام 2015، واصل BBAC المضي قدماً في توسيع نشاطه وانتشاره الجغرافي محلياً وخارجياً، إذ ووفقاً لرئيس مجلس إدارة ومدير عام بنك بيروت والبلاد العربية غسان عساف جرى خلال العام الماضي افتتاح الفرع الـ39 للمصرف في الحازمية، كما تمت إعادة إطلاق فرع قبرص بحلّة جديدة، إضافة الى افتتاح فرع جديد في العراق في السليمانية، واتخاذ خطوات مهمة لتدعيم المكتب التمثيلي في أبوظبي.

وأكد عساف في إطار حديثه عن القطاع المصرفي، أن القطاع قوي وقادر على توفير السيولة لدعم تطوير الإقتصاد. وأعرب عن ثقته التامة بقدرة القطاع في التغلب على التحديات كافة التي تواجهه، كما فعل ذلك بنجاح مراراً وتكراراً في الماضي. كلام عساف أتى في حديث مع «الصناعة والإقتصاد»، هذا نصه:

ما هي برأيكم أبرز التحديات التي تواجه القطاع المصرفي اللبناني في العام 2016؟

يشكل تدهور الوضع السياسي والأمني في الداخل والجوار التحدّي الأهم للإقتصاد اللبناني الذي سجل نسبة نمو بين 1 % و 2 % عام 2015، ومن المرتقب أن تبقى هذه النسبة على حالها في 2016.

ترافق التباطؤ الإقتصادي بتدنّي تدفق الرساميل من الخارج وإزدياد عجز ميزان المدفوعات الذي تخطى 3 مليار دولار عام 2015؛ تراجعت الإستثمارات واستمرت نسبة نمو ودائع القطاع بالتراجع من 6 % عام 2014 إلى 5 % في 2015. لكن بالرغم من هذا التباطؤ، لا يزال القطاع المصرفي في لبنان ينمو ويسجّل أرباحاً صافية تقدر بحوالى 1.9 مليار دولار لعام 2015 مقابل 1.7 لعام 2014.

من ناحية أخرى، من أبرز التحديات التي تترافق مع تراجع النمو الإقتصادي

وتداعيات الحرب في سورية، تدني إيرادات الخزينة وإزدياد مصاريف الدولة اللبنانية، وبالتالي نمو عجز ميزانية الدولة والدين العام وإحتياجات الدولة التمويلية؛ ومن أهم تحديات القطاع أن يتمكّن الإستمرار في تمويل القسم الأكبر من احتياجات الدولة إضافة إلى تمويل القطاع الخاص.

بالرغم من هذه الصعوبات، فالقطاع المصرفي اللبناني قطاع بارز وحيوي؛ ونسبة الملاءة لدى المصارف اللبنانية على أساس بازل 3 تفوق الـ12 %؛ وهذا يشهد على أن القطاع المصرفي لا يزال قويا، وهو قادر على توفير السيولة اللازمة لدعم تطوير الإقتصاد.

وإن كان على القطاع المصرفي اللبناني مواجهة العديد من التحديات في الوقت الحاضر، فإننا على ثقة تامة أنه قادر في التغلب على كل هذه التحديات كما فعل ذلك بنجاح مرارا وتكرارا في الماضي.

ما هو موقفكم حيال ضرورة إلتزام المصارف اللبنانية بالقرارات والقوانين الدولية؟ وكيف تتعاطى المصارف اللبنانية مع هذه القوانين؟

من أبرز تحديات القطاع المصرفي اللبناني والتي تترافق مع تراجع النمو الإقتصادي وتداعيات الحرب في سورية، العمل على تحصين سمعة القطاع وصورته في الخارج ليبقى جزءاً من النظام المالي العالمي خاصة في ما يتعلق بتداعيات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وعلى الإلتزام بالقوانين والعقوبات الأميركية والأوروبية في هذا المجال. فمنذ أكثر من 15 عاماً، صدر القانون رقم 318 المتعلق بمكافحة تبييض الأموال، وتعكس القوانين الأربعة التي أقرها المجلس النيابي في تشرين الثاني 2015، إلتزام الدولة اللبنانية، إضافة إلى المصارف، بقواعد العمل وبالمعايير المصرفية والمالية العالمية المرعية الإجراء. والقوانين الأربعة هي:إنضمام لبنان إلى إتفاق الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، ضرورة التصريح عن المبالغ النقدية عند عبور الحدود في حال تجاوزت قيمتها 15000 دولار أميركي، تبادل المعلومات لمكافحة التهرب من الضرائب، وأخيراً، تعديلات على قانون مكافحة تبييض الأموال إنسجاماً مع معايير لجنة «غافي» (GAFI).

إن هدف القطاع المصرفي اللبناني الإلتزام بما تلتزم به المصارف الدولية، ومنها بوجه خاص المصارف الأميركية والأوروبية المراسلة لمصارفنا اللبنانية، وبالتالي يلتزم القطاع، وبغطاء من السلطات النقدية والرقابية، بالمعايير الدولية العائدة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة بنوع خاص عن مجموعة «غافي» ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCDE)، وعن لجنة بازل.

كيف تقيمون أداء مصرفكم مع نهاية النصف الأول من العام الحالي؟

إستناداً إلى أوضاع لـ BBAC المالية غير المجمّعة، وإلى الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري فقط، سجل مجموع الودائع 5.2 مليارات دولار أميركي أي نسبة نمو بحوالى 2.5 % مقابل 1.5 % للقطاع ؛ وسجلت تسليفاته للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم 1.61 مليار دولار أميركي وبالتالي نسبة نمو للفترة نفسها بحوالى 3.5 % مقابل 2.4 % للقطاع.

إن نسبة نموالودائع للأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري، أدنى بشكل ملحوظ، لمصرفنا وللقطاع، مقارنة مع هذه النسبة للفترة نفسها من العام الماضي، ومن المرجح أن تسجل معدلات النمو السنوية لمصرفنا وللقطاع لعام 2016 نسباً تتراوح بين 4 % و 6 % للودائع، وبين 5 % و 8 % للتسليف.

أخيراً، وفي ما يتعلق بمصرفنا، نتوقع أن يتساوى مجموع الأرباح الصافية لهذا العام مع مستوى عام 2015.

ما هي الخدمات والمنتجات التي يقدمها مصرفكم وماذا أعددتم للعام 2016 وهل من مشاريع توسعية للخارج؟

من ضمن نقاط الاستراتيجية العريضة التي يتبعها BBAC منذ سنوات والتي سمحت له بأن يكون في المركز المتقدم الذي يحتله حاليا، مواكبة القطاع ومواجهة المنافسة ؛ ففي هذا السياق نواظب حالياً على تطوير خدماتنا المصرفية الإلكترونية المتوافرة عبر الإنترنت للأفراد والشركات بمواصفات عالمية، وعبر أجهزة الصراف الآلي التي يبلغ عددها حالياً 68 جهازاً. كما أطلقنا الجيل الثاني من الخدمات المصرفيَّة مثل خدمة الدفع عبر الموبايل (Mobile Payment) والخدمات المصرفية عبر الموبايل (Mobile Banking) ، ما يمنح العملاء مزيداً من المرونة في إدارة عملياتهم المصرفية. إضافة إلى تطوير إمكانيات وحدة الخدمات المصرفية الخاصة Unit Private Banking من خلال طرح منتجات مصرفية أكثر تقدما وتطورا لخدمةِ الزبائن المهتمين في الأسواقِ الماليةِ العالمية. كما نتطلع إلى توسيع التقديمات المصرفيَّةُ ولا سيما الخاصة بفئة الشَّبابْ وأصحاب المبادرات التجارية الناشئة ورُوّاد الأعمال، ونعمل على إطلاق برنامج المكافآت الجديد للبطاقات المصرفية قريباً، الذي سيقدم من خلاله المصرف مجموعة من المزايا لجميع أنواع البطاقات.

على صعيد استراتيجية BBAC التوسعيّة, يواصل المصرف المضي قدماً في توسيع نشاطه وانتشاره الجغرافي محليا وخارجياً. ففي لبنان، قمنا بافتتاح فرعنا ال 39 في الحازمية، وإنشاء فروع جديدة أخرى قيد الدرس. أمّا في الخارج، فقد أعدنا إطلاق فرعنا في قبرص بحلّة جديدة، وأنشأنا مبنى حديثاً في ليماسول –قبرص بعد ما قارب تواجدنا في الجزيرة 30 عاما. وفي العراق إفتتحنا فرعاً جديداً في السليمانية بالإضافة الى فرعينا في أربيل وبغداد، ونحتل موقعاً متقدماً بين المصارف اللبنانية العاملة في العراق حيث تمكنا من تحقيق نتائج ممتازة بالرغم من الظروف التي تمر بها البلاد. وفي الإمارات العربية قمنا مؤخراً بخطوات مهمة لتدعيم مكتبنا التمثيلي في أبو ظبي، لتغطية دول التعاون الخليجي بشكل فعّال ومنتج. أما على الصعيد الأفريقي، فنحن في صدد افتتاح مكتب تمثيلي في لاغوس – نيجيريا.

24/7
HELPDESK
01 366921
bbacbank.com

ANDROID APP ON Google play

Download on the App Store

BBAC s.a.l.
بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل

Your Caring Bank

شركتك مؤمّنة من الجدران إلى السقوف، ولكن ماذا عن أساساتها؟

أمّن على حياة كل موظف له دور أساسي في شركتك مع مجموعتنا الجديدة من برامج التأمين على الحياة.

أن تخسر شركتك موظفاً أساسياً فيها لَخسارة كبيرة. لذا، أطلق البنك اللبناني الفرنسي بالتعاون مع شركة التأمين بنكاسورانس ش.م.ل. (Bancassurance S.A.L.)، برنامج تأمين على الحياة Key Man Insurance، لتغطية الخسائر المالية الناتجة عن فقدان أشخاص أساسيين في الشركة وللمحافظة على سير أعمالها.

البنك اللبناني الفرنسي
مساهم في طموحاتك

KEY MAN INSURANCE

01/03 79 13 32 | Short N°: 1332 | Call Center: 1272 | info@eblf.com | www.eblf.com

MY BLF

Bancassurance sal

«سياسات مصرف لبنان أثبتت صوابيتها وسلامتها»

جمّال: ماضون في سياستنا التوسعية

يمضي جمال ترست بنك عام 2016 في مزيد من التقدم والنمو، متكئاً على صوابية رؤية استراتيجية عمله التي مكّنته خلال السنوات الخمس الماضية من تحقيق نسب نمو فاقت تلك المحققة في القطاع المصرفي. فخلال الأشهر الخمسة الأولى من العام، شهد جمال ترست بنك نمواً في الودائع بلغ 2 % وفي التسليفات 6 %، رافقه تمسكٌ شديدٌ بأهداف المصرف وأبرزها دعم الإقتصاد الوطني وتوسيع قاعدة العملاء.

من المتوقع أن يحمل عام 2016 مزيداً من التوسّع والتطور لجمال ترست بنك، إذ كشف رئيس مجلس إدارة جمال ترست بنك أنور جمال أن المصرف سيعمد الى طرح منتجات جديدة خلال العام، كما سيتابع سياسة توسعه عبر التواجد في إحدى دول غرب أفريقيا (غانا)، وإحدى دول أوروبا (لوكسمبورغ)، إضافة الى العراق. وشدد جمال خلال حديثه عن القطاع المصرفي، على أن سياسات مصرف لبنان أثبتت سلامتها وصوابيتها على مدى 20 عاماً. واعتبر أن القطاع المصرفي اكتسب مناعة وقدرة على التكيف مع الضغوطات والعقوبات المفروضة على بعض الدول. كلام جمال أتى في حديث مع «الصناعة والإقتصاد» هذا نصه:

كيف تقيمون أداء مصرفكم خلال الأعوام السابقة حتى عام 2015؟ وما هي الخدمات والمنتجات التي يقدمها مصرفكم وماذا أعددتم للعام 2016 وهل من مشاريع توسعية للخارج؟

تظهر البيانات المالية لمصرفنا خلال السنوات الخمس الماضية ولغاية 2015/12/31 تحقيق نسب نمو فاقت تلك المحققة في القطاع المصرفي اللبناني وفي المصارف المشابهة (Peer Group) على مستوى المؤشرات المصرفية كافة.

هذا الأمر يعكس استراتيجية المصرف الهادفة الى تحقيق نسبة نمو سنوية بحدود 12 % وذلك انطلاقا» من قناعات الإدارة بوجود معطيات إيجابية حولها وإمكانات بشرية ولوجيستية للوصول الى هذه الأهداف خاصة وأن بعض فروعنا تقع في مناطق لا تتواجد فيها فروع مصرفية بالإضافة الى تواجدنا حالياً في البسطا التحتا وقريباً في الأشرفية وغيرها من المناطق اللبنانية.

تشير البيانات المالية لمصرفنا خلال الأشهر الخمسة الأولى من عام 2016 إلى ما يلي:

–نمو في الودائع :بنسبة 2 % والمتوقع أن تزداد بوتيرة تصاعدية خلال الأشهر المتبقية من العام الحالي خاصة بعد عودة المغتربين الى قراهم وبلداتهم خلال فصل الصيف.

–نمو في التسليفات: بنسبة 6 % وهي تعكس سياسة المصرف الاستمرار في تمويل القطاعات الإقتصادية كافة والمتوقع أيضا» زيادتها في حال استقرار الأوضاع العامة.

–نمو في الأموال الخاصة: والتي تزداد سنوياً من خلال رسملة الأرباح المدورة والاحتياطي الحر مع توجه لإصدار أسهم تفضيلية وفق أحكام تعميم

مصرف لبنان أساسي رقم 44 تاريخ 1998/3/25 علماً بأن هذه الأموال تعتبر أموالاً خاصة أساسية (Tier one capital).

مع الإشارة إلى أن ربحية مصرفنا لغاية 2016/5/31 تعتبر مقبولة مقارنة مع الفترة ذاتها من العام السابق.

أيضاً فإن أداء مصرفنا يقاس بالأهداف الموضوعة منذ تأسيسه وهي:

–دعم الإقتصاد الوطني من خلال تمويل القطاعات الإقتصادية كافة.

–دعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم (SME›s) والمتناهية الصغر (Micro Finance)

–دعم أعمال الجالية اللبنانية في أفريقيا.

–توسيع قاعدة العملاء عبر تعريفهم أكثر إلى الخدمات المصرفية الحديثة .

–تنمية المناطق البعيدة عن العاصمة والمدن وذلك انطلاقا» من قناعات الإدارة بضرورة تشجيع المواطنين للبقاء في بلداتهم وقراهم عبر منحهم التسهيلات المصرفية التي تساعدهم في إقامة مشاريع حرفية ومهنية تتلاءم مع حاجات الناس.

هذه الأهداف تتم متابعتها ومراجعتها بشكل دوري ومستمر من قبل الإدارة العليا.

اما الخدمات والمنتجات التي ينوي مصرفنا تقديمها خلال العام 2016 فهي:

–خدمة (CMO) وقع المصرف إتفاقية مع مصرف CSC هذه الخدمة تؤمن استعمال بطاقة الإئتمان بطريقة متطورة بإجراء السحب والإيداع – تحويل داخلي لمصلحة الغير من دون بطاقة.

–خدمة Mobile Banking وقع المصرف إتفاقية مع شركة Ubanquity لتأمين الخدمات المصرفية للزبائن الكبار خاصة المتواجدين في القارة الأفريقية من خلال استعمال ال Mobile Banking

–المباشرة قريبا بتقديم خدمة cash back على جميع بطاقات الإئتمان (Credit Card) وفق شروط وضوابط واضحة بحيث تصل نسبة الاسترجاع في حدها الأقصى الى 1 % على مجموع المشتريات.

–خدمة Wedding Account لتسهيل الواجبات الإجتماعية للزبائن.

–منح قروض سكنية (منازل جاهزة) وفق أحكام تعميم مصرف لبنان أساسي 84 تاريخ 2001/6/2 (التفاصيل في تعميم وسيط رقم 313 تاريخ 2013/1/14).

بالإضافة الى تحديث وتطوير الخدمات السابقة لتتلاءم مع العناصر المستجدة في السوق وهي كما نورد بعضاً منها :

–بطاقة My Gift وهي متوفرة لكل الأعمار ولجميع المناسبات ويمكن استلامها فورا» في فروع المصرف كافة.

– بطاقة MasterCard World التي تؤمن للزبائن راحة البال لما تتمتع به من حماية وطمأنينة أثناء السفر والتسوق كما تخول حاملها الدخول الى صالات كبار الشخصيات في المطارات حول العالم بالإضافة الى الاستفادة من الحسومات والمنافع الأخرى.

– منتج جديد صديق للبيئة (Green Loan) من خلال شركة Green Pact وهو مدعوم من مصرف لبنان ومن مؤسسات دولية.

– بطاقة ائتمان بالليرة اللبنانية وذلك ضمن مواصفات وخصائص تتلاءم مع متطلبات زبائننا ومختلف شرائح المجتمع.

أما مشاريعنا التوسعية في الخارج فتتركز على ما يلي:

–تأمين تواجد خارجي لمصرفنا في إحدى دول غرب أفريقيا (غانا) من خلال المساهمة في أحد المصارف القائمة أو المساهمة في تأسيس مصرف جديد

يعمل جمال ترست بنك على تأمين تواجد خارجي له في إحدى دول غرب أفريقيا (غانا) من خلال المساهمة في أحد المصارف القائمة أو في تأسيس مصرف جديد

وهو أمر يتيح لنا التواصل المباشر مع زبائننا المنتشرين في القارة الأفريقية .

–تأمين تواجد لنا في إحدى دول أوروبا (لوكسمبورغ) ليكون نافذة لمصرفنا على الأسواق العالمية.

–تأمين تواجد لنا في العراق بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (لخدمة زبائننا الذين لديهم أعمال واسعة هنا).

كيف تنظرون الى التطورات الأخيرة التي تعصف بالمنطقة وهل سيكون لها انعكاسات سلبية على الإقتصاد اللبناني بشكل عام وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص وما هي الإجراءات الواجب اتخاذها لكي يبقى القطاع المصرفي في منأى منها في ظل استمرار هذه التطورات العاصفة؟

يعتبر لبنان من أكثر الدول العربية التي تضررت نتيجة التطورات الأخيرة التي عصفت بالمنطقة وهذا يعود الى عوامل عديدة نذكر بعضاً منها:

–الدور المركزي المالي والمصرفي الذي يؤديه لبنان في المنطقة سواء من خلال تواجد القطاع المصرفي في العديد من الدول المجاورة أو من خلال دور القطاع المصرفي اللبناني الرائد في تقديم الخدمات المصرفية المتطورة الى المؤسسات والمواطنين العرب كافة بالإضافة الى اعتباره أيضاً محط أنظار المستثمرين الخارجيين وخاصة الخليجيين منهم.

–تاثر حركة الترانزيت بين لبنان والدول العربية الأخرى نتيجة الأحداث الجارية في سورية وهو ما أثر في حركة التصدير والاستيراد وانعكس سلباً على الميزان التجاري (Balance of Trade)

–التواجد البشري السوري الكبير في لبنان مقارنة مع عدد سكانه ومع إمكاناته على الصعد كافة وهذا ما شكل ضغطاً على المستويات كافة علماً أن جميع المراجع والمؤسسات الخارجية الدولية أجمعت على ضرورة مساعدة لبنان وعلى الصعد كافة لتمكينه من تأمين الخدمات لهؤلاء ولو في الحد الأدنى.

–التشنجات السياسية في المنطقة والتي انعكست سلباً على اللبنانيين العاملين في بعض الدول.

–الانخفاض الحاد في أسعار النفط والتي انعكست تراجعاً ملحوظاً في التحويلات الخارجية واستطراداً على الفرص الاستثمارية.

هذه العوامل مجتمعة أثرت في الإقتصاد اللبناني إذ ارتفع عجز الميزان التجاري كما أن ميزان المدفوعات لم يعد يسجل فائضاً كما في السنوات السابقة وأصبحت مجالات الاستثمار شبه محدودة كما أن الحركة السياحية تراجعت بشكل ملحوظ ولافت.

اما لجهة الإجراءات الواجب اتخاذها لتحييد القطاع المصرفي من هذه التطورات العاصفة فيمكن القول بأن القطاع سبق وأن باشر باتخاذ الإجراءات الاحترازية وبالأخص المصارف المتواجدة في الدول المضطربة من خلال:

–تقليص حجم تواجدها الجغرافي

–تخفيض النفقات التشغيلية الى أدنى حد ممكن

–تكوين مؤونات إجمالية على محفظة القروض والتوظيفات (Collective Provision)

وأنا على يقين بأن تلك المصارف ما زالت تتبع حالياً الإجراءات نفسها بل تعززها أما القطاع المصرفي فقد اتخذ الإجراءات الواجبة لجهة :

–التعامل بحذر شديد مع المؤسسات والأفراد المتواجدين في الدول المضطربة

–الالتزام بالقوانين والتنظيمات الصادرة عن المراجع المحلية والدولية والتي تحدد أصول التعامل مع تلك الدول أو رعاياها.

–فصل مخاطر المؤسسات المصرفية المتواجدة في تلك الدول عن المصرف الأم (Mitigation of Risk) الى الحدود الدنيا.

–التنسيق المستمر مع السلطات النقدية والرقابية في البلدان التي تشهد اضطرابات إما مباشرة أو من خلال الدور الذي يؤديه مصرف لبنان في هذا الشأن.

–تعزيز الأموال الخاصة للمصارف بشكل مستمر لكي يكون هناك فائض لامتصاص أي أزمة مستجدة بالرغم من المؤونات الإفرادية والإجمالية المكونة.

أثبت القطاع المصرفي صلابة في تخطي الأزمات الداخلية والخارجية بسبب الاستراتيجية والحكمة والضوابط التي اعتمدتها السلطات المالية خاصة البنك المركزي والتي عززت الثقة بأدائه، وما هو مدى قدرة المصارف اللبنانية على التوفيق بين العقوبات الغربية على دول المنطقة كسورية وإيران وبين واقع الحركة المالية والإقتصادية للدول التي تتعرض لهذه العقوبات خاصة وأن الدول المعاقبة لها فعل إقتصادي حيوي مع لبنان؟

أثبتت سياسات مصرف لبنان المطبقة منذ حوالى 20 سنة صوابيتها وسلامتها وهذا بشهادة المراجع الدولية التي أثنت عليها فلبنان من الدول القليلة الذي لم تتعرض لذيول الأزمة المالية العالمية عام 2008 والتي كادت تطيح بالنظام المالي العالمي.

أورد فيما يلي بعض الضوابط والتنظيمات المفروضة من مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف

–تعزيز الإدارة الرشيدة لدى المصارف (Corporate Governance)

–التقيد بمطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية (السيولة – الملاءة المعايير المحاسبية الدولي)

–التقيد بأنظمة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة عن مجموعة العمل المالي (FATF) (تعميم مصرف لبنان أساسي رقم 83 تاريخ 18/5/2001 وملحقاته)

–الالتزام بالقانون الأميركي المتعلق بالتهرب الضريبي (FATCA) كما الالتزام بتبادل المعلومات الضريبية بين لبنان والخارج (قانون رقم 42 و 43 و 44)

– إخضاع جميع التسليفات والتسهيلات المصرفية الى الجهات المقربة (Related Parties) الى أحكام المادة 152 من قانون النقد والتسليف

–إخضاع جميع المساهمات والتوظيفات إلى أحكام المادة 153 من قانون النقد والتسليف.

– تعميم مصرف لبنان أساسي رقم 62 الذي وضع ضوابط للمصارف في استثمار أموالها الخاصة كما في التوظيفات المالية مع القطاعات غير المالية من خلال النقاط التالية.

– عدم قبول أو تمويل أي نوع من الديون التي سبق وأنشئت في الخارج بأي عملة كانت باستثناء سندات الدين السيادية التي تصدرها مجموعة الدول العشر (G 10).

– تحديد نسبة 50 % من الأموال الخاصة للمصرف كحد أقصى لتوظيفها في سندات دين مصنفة BBB وما فوق.

– تحديد نسبة 25 % من الأموال الخاصة للمصرف كحد أقصى للقيام لمصلحته بعمليات على الأدوات المالية المركبة.

– عدم توظيف ما يفوق 10 % من أموال المصرف الخاصة بشكل ودائع في الخارج لفترة سنة أو أكثر

– عدم السماح بعمليات مشتقات مالية (Derivatives) الا لغايات التحوط Hedging.

ولقد اكتسبت المصارف اللبنانية المناعة والقدرة على التكيف مع الضغوطات والعقوبات المفروضة على بعض دول المنطقة بحيث تلتزم طوعاً وبتوجيهات السلطات النقدية بالقرارات الدولية مع مراعاة القوانين المحلية إذ إن عدم الالتزام يحمل مخاطر عالية جداً لا يمكن لأي مصرف تحملها.

عدم الإلتزام بالقرارات الدولية مع مراعات القوانين المحلية يحمل مخاطر عالية جداً لا يمكن لأي مصرف تحملها

هذا الالتزام قد يكون على حساب إمكانية تحقيق أرباح إضافية إلا أن الهاجس الأساسي لكل مصرف يبقى تأمين سلامته وعدم تعريضه لمخاطر لا يمكن التكهن بنتائجها كما أن مصرف لبنان حريص على سلامة القطاع وعدم تعريضه لأي هزات (Systemic Risk) وهو يبقى على الدوام العين الساهرة على تحقيق هذه المهمة الوطنية أيضاً تؤدي قنوات التواصل السياسية التي تجريها الدولة اللبنانية مع الدول الخاضعة للعقوبات دوراً إيجابياً في هذا الشأن.

A MULTITUDE OF UNIQUE REWARDS IN YOUR POCKET

Get your free MasterCard® Titanium Debit Card now from any JTB branch!

VOTED BEST SME FINANCING BANK BY

WORLD FINANCE BEST RETAIL BANK, LEBANON 2014 JAMMAL TRUST BANK

IFM AWARDS

IFM AWARDS

GLOBAL BANKING & FINANCE REVIEW AWARDS

VOTED FASTEST GROWING BANK IN LEBANON BY Banker MIDDLE EAST INDUSTRY AWARDS 2010

JTB JAMMAL TRUST BANK SAL

we speak your language®

1558 | jtbbank.com

TIME to be a *Millionaire!*

THE *Platinum* DEBIT CARD

IBL BANK S.A.L.

Forget about cash payments and use your IBL Platinum Debit Card for all purchases...

The more you spend through your card, the more you increase your chances of becoming the new **millionaire**!

Where your dreams count

04 72 72 44

www.ibl.com.lb

قطاع التأمين..
هل من وسائل جديدة؟

لا يمكن النظر إلى مؤشر الإقتصاد اللبناني إلا من خلال قطاع التأمين، ومن يقرأ هذا الواقع واتجاهاته لا بد أن يتجه إلى ما دلت عليه أقساط التأمين في الفصول الثلاثة الأولى من 2015 التي سجلت نمواً بنسبة 2%، ما يؤكد أن وتيرة عجلة الإقتصاد بطيئة، في مقابل 4،36% للعام 2014 حين بلغت 1.5 مليار دولار. ويجب ألا ننسى المئات من الموظفين العاملين في 51 شركة أجنبية ومحلية.

ولعل السؤال الأهم الذي يطرح هو: هل من إقتصاد من دون تأمين؟

من المؤكد هنا الإشارة إلى أهمية دور القطاع في الحياة الإقتصادية، إذ لا إقتصاد من دون تأمين.. ولا حماية للأفراد، ولا اعتمادات مصرفية أو قروضاً وتسهيلات، ولا تأمين صحياً للأفراد والمؤسسات، ولا تأمين للأعمال ضد حوادث العمل والسرقة والإختلاس والحريق وسواها. ولذلك نجد من الضرورة التركيز على أهمية الوعي المجتمعي لدور هذا القطاع، ولاسيما بعد التأمين الإلزامي على السيارات والعمال الأجانب والمصانع، وهو ما أكده رئيس الاتحاد العام العربي للتأمين رضا فتحي، الذي أشار خلال افتتاح مؤتمر الاتحاد العام العربي للتأمين الـ31 الذي استضافته بيروت في 24 أيار الماضي، الى أن التحديات "تستوجب منا تأكيد أهمية دور التأمين في تقديم الحماية للأفراد والشركات والمؤسسات من الخسائر التي قد تلحق بها».

من الطبيعي أن يواجه هذا القطاع العديد من التحديات ولعل أبرزها كما حددها وزير الإقتصاد آلان حكيم تلك التي تتمثل بـ»الظروف التي غيرت أو قد تغير الهيكليات الإقتصادية في الدول العربية سواء إيجاباً أو سلباً، قطاع النفط والغاز وخاصة في دول كلبنان وسورية.

إن قطاع التأمين في لبنان وبحسب الدراسة التي أجراها البنك الدولي، من أكثر قطاعات التأمين تطوراً في المنطقة. إلا أن هذا القطاع يعاني اليوم من نقص في عدد الخدمات التي يتم توفيرها، أي أن عدد الخدمات المقدّمة من قبل هذا القطاع لا تشمل كل حاجات المواطن اللبناني. وبالتالي، فإنه بات من المهم تنويع وشمول الخدمات التي تقدمها شركات التأمين والذي يفرض إدارة مخاطر متينة تسمح بتقييمها طبقاً لنماذج متطوّرة داخلياً على أساس قواعد علمية معمّقة بما يساهم في تطوير القطاع والارتقاء بمستواه إلى مصاف الأسواق العالمية. وفي ظل بزوغ عصر الغاز والنفط في لبنان، تبرز مشكلة حجم قطاع التأمين في لبنان نسبة إلى حجم خدمات التأمين نظراً إلى إمكانات الإقتصاد اللبناني ولا سيما في ظل وجود استثمارات النفط والثروة النفطية. وعليه، أصبحت هناك حاجة لأن يعتمد هذا القطاع وسائل جديدة للتأمين، وأن تكون هذه الأدوات متطورة نسبياً ولا سيما أن ذلك قد يسمح بتغطية المشاريع التي قد يفوق حجمها حجم قطاع التأمين ككل. من هنا، يجب درس إمكان اعتماد تقنيات الـ»Syndication» بطريقة معمّقة حيث إنه من غير المسموح ألا يكون قطاع التأمين الشريك الفاعل والأساسي في عصر الطاقة، من نفط وغاز.

القطاع يتقدم وينمو 3.5% في 2015

«التأمين» يتحدّى الصعوبات

تابع قطاع التأمين عام 2015 مسيرة نموه وتقدمه متخطيا الصعاب ومتحضراً لمواجهة تحديات كثيرة تنتظره يبقى أبرزها التغييرات في الدول العربية، ومرحلة إعادة إعمار سورية، ومواكبة قطاع النفط والغاز.

مكامن قوة كثيرة يتمتع بها قطاع التأمين في لبنان تجعله قادراً على تخطي هذه الصعاب، ويأتي في طليعتها حنكة اللبناني ومهارته التي مكّنته من تكريس دور لبنان كمركز للتأمين في المنطقة عبر تشغيل شركات التأمين اللبنانية لشبكات إقليمية، وتعزيز دور قطاع التامين في الإقتصاد اللبناني حيث يعتبر القطاع من القطاعات الحيوية في الإقتصاد اللبناني، إذ يساهم بـ 3.5 % من الناتج المحلي الإجمالي. ويبلغ حجم أقساطه أكثر من 1.5 مليار دولار، مقابل دفعات للحوادث تصل إلى نحو 800 مليون دولار مع أموال خاصة تتجاوز المليار دولار. ويقدم القطاع فرص عمل لـ 3200 شخص، ويتكون من شركات عالمية وشركات محلية كبيرة وصغيرة يصل عددها إلى 51 شركة تأمين وخمسة مكاتب تمثيل لشركات إعادة تأمين عالمية، إضافة إلى شركات وساطة تأمين وإعادة تأمين فاعلة تؤدي دورا كبيرا في العملية التأمينية، وشركات الـ TPA ومسوي الخسائر والشركات الإستشارية».

إجمالي الأقساط

وتمكن قطاع التأمين في عام 2015 من تسجيل معدلات نمو وصفها المتابعون بالجيدة في ظل الواقع الإقتصادي الصعب الذي يعيشه لبنان. ففي حين تتدنّى قدرات المواطنين الشرائية ويسيطر الشلل على مفاصل البلد، أثبتت شركات التأمين قدرتها على مواجهة الصعاب عبر تسجيل نمو في أقساطها. وارتفع إجمالي أقساط التأمين على الحياة وعلى غير الحياة بنسبة 3،5 % الى 1،53 مليار دولار في العام 2015، مقارنة بمعدّل نمو بلغ 5،3 % في العام 2014، وقد شكّلت أقساط تأمين على الحياة نسبة 30،8 % منها. واستحوذت الشركات العشر الأولى على 63،9 % من سوق التأمين على الحياة وغير الحياة، فيما بلغت حصة الشركات العشرين الأولى 85،8 % من قيمة الأقساط الإجمالية . وتصدرت شركة Allianz SNA قائمة شركات التأمين في لبنان في فئتي التأمين إذ بلغ إجمالي أقساطها 123،9 مليون دولار ، تلتها MEDGULF مع 114،7 مليون دولار، وMetlife ALICO مع 113،9 مليون دولار في العام 2015. وأتت في المرتبة الرابعة شركة Bankers وبلغ إجمالي أقساطها 108،9 مليون دولار، وفي المرتبة الخامسة شركة LIA وبلغ إجمالي أقساطها 98،3 مليون دولار.

التأمين على الحياة

وبلغ إجمالي أقساط التأمين على الحياة بلغ 471،1 مليون دولار في العام 2015، ما يشكّل إرتفاعاً قدره 6،2 % عن 443،7 مليون دولار في العام 2014، وذلك مقارنةً بمعدّلات نمو بلغت 5،5 % و7،4 % في العامين 2014 و2013، تواليًا. وكانت أقساط التأمين على الحياة قد بلغت 420،5 مليون دولار في العام 2013، و391،6 مليون دولار في العام 2012 و369،8 مليون دولار في العام 2011.

ومن حيث ترتيب أكبر خمس شركات بين 34 شركة تأمين على الحياة، حافظت شركة Metlife ALICO على المركز الأول بحيث بلغ اجمالي أقساطها82،2 مليون دولار أي 17،4 % من السوق، وتلتها Bancassurance مع 74،6 مليون دولار (15،8 %)، و Allianz SNA مع 63،4 مليون دولار (13،5 %)، و ADIRمع 40،9 مليون دولار (8،7 %)، وLIA مع 38،9 مليون دولار (8،3 %).

وقد حقّقت 19 شركة من أصل 34 شركة تأمين على الحياة في لبنان إرتفاعاً في قيمة أقساطها، إذ سجّلت 10 منها معدّلات نمو من رقمين، وتسعة منها معدلات نمو من رقم واحد. أيضاً، سجّلت 13 شركة إنخفاضاً في قيمة أقساطها فيما بقيت قيمة اقساط شركة واحدة منها على حالها

مقارنةً بالعام 2014.

واستحوذت الشركات العشر الأولى على 87،1 % من السوق في العام 2015، فيما بلغت حصة الشركات العشرين الأولى 97،8 % من قيمة الأقساط الإجمالية في السوق. وقد وصلت حصة الشركات الخمسة الأولى إلى نسبة 63،7 % من السوق في العام 2015، مقارنةً بنسبة 62،8 % في العام 2014، و64،2 % في العام 2013. وقد بلغت قيمة أقساطها الإجمالية 300 مليون دولار في العام 2015، مقارنة بـ278،5 مليون دولار في العام 2014 و269،7 مليون دولار في العام 2013.

مواكبة التحديات

ويواجه القطاع تحديات كثيرة أبرزها "الظروف التي غيرت أو قد تغير الهيكليات الإقتصادية في الدول العربية سواء إيجابا أو سلبا، قطاع النفط والغاز وخاصة في الدول كلبنان وسورية، مخاطر الإرهاب وما يمكن أن ينتج عنها من آثار مباشرة وغير مباشرة على سير الإقتصادات الوطنية، إعادة إعمار سورية وما سيواكب هذه المرحلة من عروض للتأمين، الحاجة إلى توسيع العرض وتقديم خدمات على نطاق أوسع، وبالتالي الارتقاء بالقطاع من ناحية الخدمات إلى مستوى النظراء الغربيين، بالإضافة الى الحاجة لإمكانات قياس المخاطر التأمينية وإدارة المعلومات، وذلك من خلال تطور المعلوماتية وإمكانيات وأساليب التعامل وأساليب التعامل مع المعطيات التي باتت بأحجام كبيرة جدا مقارنة مع العقود الماضية».

كما يعاني قطاع التأمين من منافسة في الأسواق التي أخذت منحاً غير صحي خلال الفترة الأخيرة. ويرجع المتابعون هذه المنافسة الى التخمة التي أصابت السوق من جراء عدد الشركات الكبير العاملة في القطاع، ويكشف المتابعون أنه لا بد من خلق حوافز لاندماج الشركات بين بعضها البعض ولا سيما أن احتدام المنافسات يخلق حرب اسعار تخفّض أرباح الشركات وترفع من نسبة الأخطار المحدقة بضمان استمراريتها.

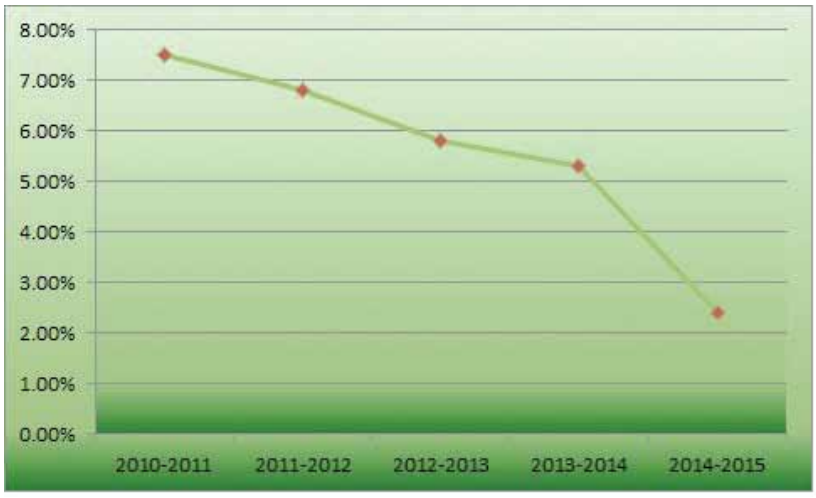

رسم بياني يظهر تراجع نسب نمو القطاع منذ العام 2010

الرقم	الشركة	2015	2014
1	اليانز سنا	123,860,000	116,080,000
2	مدغلف	114,710,000	123,940,000
3	مت لايف	113,910,000	108,550,000
4	بانكرز	108,910,000	122,890,000
5	ليا	98,370,000	96,140,000
6	اكسا ميدل است	96,380,000	109,250,000
7	اروب	95,160,000	96,700,000
8	ليبانو سويس	80,120,000	78,850,000
9	بنكا اشورنس	74,630,000	60,560,000
10	فيدلتي	71,750,000	66,010,000
11	ادير	61,800,000	55,220,000
12	كونتيننتال ترست	51,700,000	330,000
13	المشرق	40,930,000	40,220,000
14	اشوركس	34,070,000	29,400,000
15	سوجكاب	30,840,000	28,750,000
16	كابيتال	24,940,000	22,600,000
17	اليغ	24,860,000	21,900,000
18	كامبرلاند	24,800,000	28,400,000
19	العربية	22,980,000	24,760,000
20	يو اف اي	17,950,000	15,080,000

■ جدول يظهر أكبر 20 شركة في قطاع التأمين في لبنان
■ المصدر: مجلة البيان الإقتصادية

«على الرغم من حدّة المنافسات لا تزال نتائج القطاع جيدة»

زكار: لتنظيم عمل صناديق التعاضد

لا يسيطر القلق من تراجع في قطاع التأمين على رئيس جمعية شركات الضمان ماكس زكار، الذي يجلس في مكتبه في مقر الجمعية محافظاً على منسوب عالٍ جداً من التفاؤل بالمستقبل. فبالنسبة إليه، يساهم الإعلام في تضخيم الأزمة التي يشهدها الإقتصاد اللبناني، وصحيح أن هناك بعض القطاعات الإقتصادية تعيش معاناة حقيقية لكن الوضع في المجمل لا يزال مقبولاً، ولا تزال هناك قطاعات ناشطة الى حد كبير.

وأشار الى أن «الارقام الخاصة بقطاع التأمين تظهر نمواً بنسبة 2% خلال الفصل الأول من عام 2016»، وإذ لفت الى أن «هذه النسبة متدنية مقارنة بالسنوات السابقة»، اعتبر ان «هناك نقاط قوة عديدة يمتلكها القطاع وتجعله قادراً على مواكبة التحديات، وتأتي في طليعتها كفاءة اللبناني وانفتاحه».

ورأى أن «قطاع التأمين اللبناني جاهز لمواكبة مرحلة إعادة إعمار سورية، ولا سيما ان اللبنانيين كانوا من السباقين في إدخال التأمين الى البلدان العربية، إضافة الى أن الشركات اللبنانية تتواجد بطبيعة الحال في سورية والعراق، وستكون في ليبيا قريباً». ولفت الى أن «شركات التأمين اللبنانية تملك خبرات واسعة وطاقات مهمة تجعلها مؤهلة للعمل في السوق السورية».

الوعي التأميني

وأكد زكار أن «الوعي التأميني في لبنان موجود، ورأى أن النظرة السيئة عند بعض المواطنين تجاه القطاع يجب ألا تشكل قلقاً لأحد، ولا سيما أن فرض الدولة لإلزامية التأمين على السيارات، والعمال الأجانب والمصانع ساهم في تعريف اللبنانيين اكثر إلى أهمية التأمين وفعاليته. كما أن وجود عدد كبير من اللبنانيين في بلاد الاغتراب نمّى وعيهم التأميني الى حد كبير».

نقاط قوة

وفي رد على سؤال حول دور الدولة في دعم القطاع، لفت الى أن «الأمور جيدة ومع وجود وزير الإقتصاد آلان حكيم الآتي من القطاع المصرفي ورئيسة لجنة الرقابة «نادين حبال» التي تتمتع بخبرة مهمة لا بد أن يكون القطاع أفضل». ورأى أن «ما يعيق سير الأمور في الاتجاه الصحيح، هو الواقع السياسي في ظل الفراغ الرئاسي وشلل المؤسسات الحكومية». وقال: «لدينا عدة مطالب رفعناها، لكن الواقع السياسي يحول دون تنفيذ أي منها. حالياً، لقد انتهت ولاية المجلس الوطني لهيئات الضمان الذي يعتبر أعلى سلطة في القطاع بعد سلطة وزير الإقتصاد. وعلى

الرغم من إجراء انتخابات جديدة، لم يفلح مجلس الوزراء في التجديد لولاية جديدة له. كما أن هناك قرارات ومراسيم عديدة تعمل عليها لجنة الرقابة، لكن استقالة وزير الإقتصاد تمنع وضعها موضع تنفيذ».

تشجيع الإندماج

وكشف زكار أن «جمعية شركات الضمان في بحث دائم عن سبل تحسين السوق، ولهذا تفكّر بشكل دائم في السبل الكفيلة بتشجيع الشركات على الإندماج». وقال: «تفكيرنا منصب على إمكانية قيام المصرف المركزي بمنح قروض ميسّرة لشركات التأمين بهدف تشجيعها على الاندماج. فنحن مقبلون على مراحل كثيرة قد لا تستطيع بعض الشركات مواكبتها إذا لم تكن تتمتع برأسمال كبير، من مرحلة إعادة إعمار سورية ومرحلة النفط والغاز. اندماج الشركات مع بعضها البعض يجعلها أقوى وأقدر على مواجهة التحديات، وهنا تكمن أهميته».

قطاع التأمين جاهز لمواكبة مرحلة إعادة إعمار سورية، ولا سيما أن اللبنانيين كانوا من السباقين في إدخال التأمين الى البلدان العربية

وفي رد على سؤال، اعتبر أنه من الصعب التحدث عن عدد شركات مثالي في السوق، ولا سيما أن الأسواق تتجه نحو التخصص، كما أن الشركات قد تتجه إلى العمل خارج الحدود اللبنانية وتقدم كل أنواع الخدمات التأمينية، ما يتطلب منها أن تكون قوية وتؤمن رؤوس أموال تجعلها قادرة على مواكبة المتطلبات.

اندماج الشركات مع بعضها البعض يجعلها أقوى وأقدر على مواجهة التحديات، وهنا تكمن أهميته

وشدد على أن «جمعية شركات الضمان تعمل بشكل أساسي على تحسين صورة القطاع أمام الجمهور، كما تعمل على تأمين النفط، وستقيم تجمعات تديرها الجمعية أبرزها تأمين النفط والزلازل وتجمع النقل». وكشف أن «جمعية شركات الضمان في لبنان» بدأت الإعداد لإنشاء تجمع من شركات التأمين لإدارته في عمليات مرتقبة حين تنطلق عمليات التنقيب عن النفط. الهدف من التجمع توفير التأمين للصناعة الجديدة المرتقبة والتي ليس بمقدور شركة واحدة تغطيتها منفردة. وعملاً بمبدأ «في الاتحاد قوة»، يكمن المسعى في أن تشارك جميع الشركات المسجلة في لبنان في تأمين هذا القطاع.

مكتب الشكاوى

واعتبر زكار أن المنافسة في الأسواق سلكت منحى سيئاً كونها تحاول اللحاق بالأسعار والمنافسة الموجودة في الأسواق الخليجية، ورأى أنه على الرغم من هذه المنافسة لا تزال نتائج القطاع جيدة إذ إن الأخطار تتحسّن.

وفي رد على سؤال حول الشكاوى المقدمة الى مكتب الشكاوى، اعتبر أنه من الضروري معرفة عدد هذه الشكاوى ومدى أحقيتها. وإذ أشار الى أن هناك من يشوّه صورة القطاع، شدد على أن « هناك في التأمين عقداً موقّعاً مع الزبون لا يمكن تجاهله في أي حال من الأحوال، كما أن هناك مسؤولية تقع على عاتق وسطاء التأمين وتتعلق بشرح تفاصيل العقد للمؤمن، إضافة الى أنه على المؤمن قراءة العقد لمعرفة ماهيته قبل التوقيع، وهذا ليس بالأمر الصعب إذ نحن نتحدث عن عقد مؤلف من أربع صفحات وبالتالي قراءته ممكنة الى حد كبير». واعتبر أن على المواطنين الذين يواجهون مشاكل مستعجلة الاتصال على الخط الساخن في الوزارة، لتتم معالجتها بشكل سريع. وشدد على أن حقوق المؤمن محميّة دائماً، والشركات لا تتهرّب من التزاماتها وهذا يظهر جلياً من خلال عدد الحوادث التي تدفع خلال العام.

ووصف علاقة جمعية شركات الضمان بلجنة الرقابة بالجيدة، إذ تربطهم أفضل علاقات التعاون حيث تعقد اجتماعات دورية تناقش خلالها عدة أمور. كما كشف عن وجود علاقة مميزة مع نقابة وسطاء التأمين، حيث تتم حالياً دراسة مسائل عدة من خلال اجتماعات دورية تعقد.

صناديق التعاضد

ولفت الى أن مجموعة كبيرة من التحديات تواجه القطاع، ويبقى أبرزها مسألة «صناديق التعاضد» التي لا تزال تتراكم على الرغم من المناشدات المستمرة لمعالجتها. وأشار الى أن «هذه الصناديق تمارس نشاطاً تأمينياً من دون حسيب أو رقيب إذ إنها تتبع لوزارة الزراعة التي لا تملك كادراً بشرياً قادراً على مراقبة أعمالها وتصويب أي أخطاء تقع». ولفت الى أن «هذه الصناديق ومن خلال إعفائها من الضرائب تشكل مضاربة حقيقية لشركات التأمين، وقد أصبحت تملك اليوم حجم أقساط استشفاء كبير».

الشركات لا تتهرّب من التزاماتها وحقوق المؤمن دائماً محميّة، وهذا يظهر جلياً من خلال عدد الحوادث التي تدفع خلال العام

وشدد على أن «أموراً عديدة تمنع معالجة مسألة صناديق التعاضد، إذ إنها تتخذ طابعاً دينياً واجتماعياً وتتمتع بغطاء يعطيها حصانة معينة». واعتبر أن المطلوب هو تنظيم عمل هذه الصناديق وضمها إلى وزارة الإقتصاد وإجبارها على الالتزام بالقوانين ولا سيما دفع الضرائب بهدف الحد من المضاربة».

«القطاع قادر على الصمود»

حنا: نطمح للتنظيم

تتضاعف التحديات التي تواجه القطاعات الإقتصادية، وتكثّف النقابات والهيئات جهودها لمواجهتها وتخطي «الوقت العصيب» الذي يمر به الإقتصاد اللبناني، محاولة الصمود في وجه العواصف التي تضرب لبنان والمنطقة على حد سواء.

تعمل نقابة وسطاء التأمين في لبنان، في هذا الإطار، على أكثر من صعيد، بغية تنظيم عمل الوسطاء وتطوير مهنتهم وتعزيز تواصلهم مع أفرقاء القطاع كافة. ووفقاً لنقيب وسطاء التأمين ايلي حنا «كان عمل النقابة خلال عام على تأسيسها مثمراً الى حد كبير، إذ عملت على تحقيق عدة بنود من ضمن برنامجها الإنتخابي». وأشار في حديث مع «الصناعة والإقتصاد»، الى أن «النقابة نظّمت عدة لقاءات ومحاضرات تناولت مواضيع متعلقة بقطاع التأمين بشكل مباشر وغير مباشر، وسلّطت الضوء على العديد من الأمور والتفاصيل التي تحظى باهتمام وسطاء التأمين وقطاع التامين». ولفت الى أن «النقابة عملت على توطيد العلاقة مع لجنة مراقبة هيئات الضمان وتعزيز التواصل معها، بهدف معالجة كل الصعوبات التي تعترض عمل الوسطاء وتنظيم وتطوير مهنتهم بشكل أفضل بانتظار قانون ينظم السوق التأمينية ككل». وذكر أن «تمتين العلاقات بين العاملين في القطاع (وسطاء تأمين، شركات التأمين ومعيدي التأمين، ولجنة مراقبة هيئات الضمان) أخذ حيّزاً من اهتمام النقابة، حيث نظمت مؤخراً لقاء جمعهم».

وكشف أن «العمل الأبرز الذي تم إنجازه، هو الحصول على قرار من وزارة المالية بإعفاء العقود الموقعة بين شركات التأمين والوسطاء وبين شركات التأمين ومعيدي التأمين من الرسوم التي كانت تقتطعها بنسبة 3 بالألف». وأعلن أن «مجلس النقابة تمكّن من استقطاب المزيد من المنتسبين».

وفي رد على سؤال، أوضح «أن النقابة عملت خلال العام على متابعة إنشاء صندوق تعاضد للنقابة، إلا أن الملف وبعد المراجعة تبيّن أنه غير مكتمل بآليته الصحيحة، إذ إن هناك قوانين ومتطلبات يجب مراعاتها». وأعلن أن «النقابة وفي محاولتها للبحث عن بديل عيّنت لجنة لدرس هذا الموضوع وتحضير برنامج استشفائي بديل يمكن أن يحل مكان صندوق التعاضد لفترة معينة».

علاقات تعاون

وكشف حنا « أن جهوداً كثيرة تبذل لتعزيز علاقات التعاون مع جمعية شركات الضمان حيث يتم بحث مواضيع مشتركة للعمل عليها، على أمل أن يتم التوصّل الى قواسم مشتركة لمعالجة مشاكل القطاع». وشدّد على «أن ما تطمح إليه نقابة وسطاء التأمين، هو تحسين وقوننة هذه المهنة، في ظل انتشار وسطاء التأمين غير المرخصين والذين يمارسون المهنة بشكل غير شرعي».

الوسطاء غير المرخصين

وفي رد على سؤال حول نسبة الوسطاء العاملين في القطاع والمنضوين في النقابة، قال حنا: «هناك الكثير من وسطاء التأمين غير المرخصين وبالتالي يمارسون أعمال الوساطة من دون وجه حق. نحن نحاول عبر التواصل مع وزارة الإقتصاد و لجنة مراقبة هيئات الضمان تنظيم السوق وإيقاف عمل هؤلاء». وأضاف: «هناك بعض شركات التأمين تتعامل مع وسطاء غير مرخصين. ونحن طرحنا الموضوع مع جمعية شركات الضمان، وكان هناك تأييد لمطلبنا من قبل الأفرقاء كافة، لكن العبرة تبقى في التنفيذ».

وإذ اعتبر أن «هناك تحديات كثيرة تواجه القطاع من عدم تنظيم وضعف في السيولة وتراجع في الوضع الإقتصادي والواقع السياسي في لبنان والاضطرابات في المنطقة»، رأى أن «التحدي الأكبر يبقى في موضوع النفط الذي يمثل موضوعاً جديداً للبنانيين ويتطلب منهم أن يكونوا متحضرين من خلال ندوات ومؤتمرات تتناوله وتضيء عليه من جوانبه كافة».

التنقيب عن النفط

وكشف حنا أن «نقابة وسطاء التأمين تشارك في كل المؤتمرات المتعلقة بموضوع النفط، وسيكون لها رأي سيظهر في الإعلام قريباً من خلال لقاءات ستعقدها النقابة مع هيئة إدارة قطاع البترول».

وأكد «أن القطاع قادر على الصمود في وجه هذه التحديات إذا كان هناك اتفاق بين أطرافه على مواجهة الوسطاء غير المرخصين والشركات التي لا تلتزم بالقوانين، وكشف أن «النقابة متفقة على السير بالمواضيع حتى النهاية وعدم النأي بالنفس».

ACAIR
insurance consultancy and risk assessment

WE SIMPLY CARE...

ZENITH
Insurance Services L.L.C

Now in Muscat

Contractors' All Risks | Contractors' Plant and Machinery | Machinery Breakdown | Electronic Equipment | Marine | Workmen's Compensation
Motor | Personal Accident | Fire and Burglary | Public Liability | Travel Assistance | Money | Bankers Blanket Bond | Professional Liability
Fidelity | Life | Medical and others

ZENITH | Building # 2309 - Villa # 4 - Complex 248 - Street (Way) # 4837 - N. AZAIBA - Muscat - Sultanate of Oman | M +968 95 345597
ACAIR | 6th Floor - Stephan Bldg - Main Road - Furn El Chebbak - Lebanon | T/F +961 1 293093 / 294094 | M +961 3 153535 / 70 153535 / 71 153535

آروب.. 42 عاماً من الثقة

بكداش: لخلق حوافز تشجع الإندماج

الحرص على الإيفاء بالإلتزامات وتقديم خدمات في أعلى مستويات الحرفية، ساهم في إبقاء «آروب» في طليعة الشركات العاملة في قطاع التأمين. إذ تمكنت على مر 42 عاماً من الحفاظ على ثقة زبائنها وولائهم متسلحة بقاعدة مساهمين أعطت زخماً واندفاعاً لعملها. فقوة «بنك لبنان والمهجر» ومتانته المصرفيه، وريادة SCOR في قطاع التأمين على صعيد العالم ميّزا مسيرتها الى حد كبير.

من دون شك، أكسب الأداء المحترف «آروب» على مر السنوات مناعة في وجه الأزمات، إذ أكد نائب رئيس مجلس إدارة ومدير عام شركة آروب للتأمين فاتح بكداش في حديث مع «الصناعة والإقتصاد» أن «تأثيرات الأزمة التي يشهدها الإقتصاد اللبناني على «آروب» محدودة نظراً للسياسة المحافظة التي تتبعها في عملها».

واعتبر أنه «من الطبيعي أن تطاول تداعيات الأزمة الإقتصادية التي يشهدها لبنان قطاع التأمين كونه يدخل في صلب الدورة الإقتصادية ويستشعر أي تراجع في عمل القطاعات ولا سيما في مجالي الإستيراد والتصدير وشراء العقارات».

وإذ تمنى ألا تطول هذه الأزمة، رأى أن «عدم بروز بصيص أمل من خلال بوادر لحل قريب في ضوء الغليان الذي تعيشه المنطقة والمشاكل التي يعاني منها لبنان تزيد الأمور تعقيداً». وكشف أن «آروب» تحاول قدر الإمكان في هذا الوقت، المحافظة على محفظتها وربحيتها وعدم الإنجرار في عمليات تكسير الأسعار التي يشهدها القطاع».

أسواق صعبة

وفي رد على سؤال حول عمل «آروب» في الأسواق الخارجية في ضوء الأزمات الراهنة، اعتبر بكداش «أن هبوط أسعار

النفط والحروب وانتشار الإرهاب حمل تحديات كبيرة لإقتصادات المنطقة، وجعل الأسواق صعبة».

وأشار الى أن «المناعة التي اكتسبتها آروب على مر السنوات ، تجعل مسيرة تقدمها وتطورها مستمرة بالرغم من صعوبة الظروف».

وأعلن في هذا الإطار، أن «آروب تدرس مشاريع توسعية، لكن ليس في المدى المنظور، إذ إن هذه المشاريع تعتبر بحكم المؤجلة في ظل الإرباك والفوضى التي تعم المنطقة».

وفي حين لفت الى أن «آروب وفي إطار سعيها لمواكبة حاجات زبائنها تبقى على اطلاع دائم بآخر التطورات في الأسواق الخارجية وفي عالم التكنولوجيا»، كشف عن «وجود توجه لطرح منتجات جديدة سيتم الإعلان عنها في الوقت المناسب».

الوعي التأميني

وشدّد بكداش على «أن انفتاح القطاع المصرفي على أعمال التجزئة المصرفية ساهم في رفع الوعي التأميني في لبنان الى حد كبير إذ إنه ساهم في جعل اللبنانيين يتعرفون أكثر إلى أهمية التأمين وفوائده».

وأشار الى أن «التأمين الإلزامي على العمال الأجانب والسيارات والمصانع أدى دوراً إضافياً وفعالاً في هذا المجال».

واعتبر أن «قرار وزير الصناعة السابق فريج صابونجان بإلزامية التأمين على المصانع حمل فوائد جمّة للقطاع إذ إنه ساهم في رفع نسبة المصانع المؤمّنة في لبنان»، وتمنى أن يكون «هناك مراقبة لتنفيذ القرار نظراً لأهميته في حماية استقرار القطاع الصناعي».

جهوزية تامة

وفي إطار حديثه عن مرحلة إعادة اعمار سورية والعمل على مواكبة مرحلة التنقيب عن النفط والغاز في لبنان، رأى بكداش» أن قطاع التأمين في لبنان يتميّز بنتائج جيدة ورقابة ممتازة ورؤية مستقبلية، وبالتالي فهو

جاهز ويملك الإمكانات لمواكبة هذه المراحل بنجاح ».

وتطرق بكداش الى مسألة التأمين الإلزامي على الزلازل الذي يفرضه مرسوم السلامة العامة للأبنية والمنشآت، وأمل أن «يتم تفعيل هذا القرار إذ إنه جد مهم وضروري ولا سيما أنه يتلاقى والهدف الأساسي من وجود التأمين والذي يتمثل بالحد من تداعيات الكوارث على المستويين الشخصي والوطني».

داء المضاربة

واعتبر بكداش أنه «على الرغم من أن المضاربة داء يضرب كل القطاع، لا يزال واقعه جيداً بالنسبة إلى النتائج والأسعار ولا يزال يتمتع بالدعم الكافي من كبار معيدي التأمين في العالم».

وإذ أكّد أن «الدولة قادرة على دعم القطاع بشكل كبير»، اعتبر أنه «في ظل الواقع الذي نعيشه من فراغ رئاسي

قرار وزير الصناعة السابق فريج صابونجان بإلزامية التأمين على المصانع حمل فوائد جمّة للقطاع

وشلل مؤسساتي قد يكون هذا الأمر غير ممكن».

وشدّد على ضرورة معالجة مسألة صناديق التعاضد، عبر فرض رقابة واحدة على كل مقدمي الخدمات الإستشفائية، وتنظيم عملها بحيث لا يتخطى الهدف الذي أنشئت من أجله.

حوافز الإندماج

ورأى بكداش أن « صعوبة التحديات التي تواجه القطاع تسلّط الضوء على أهمية الاندماج بين الشركات العاملة في القطاع». وشدّد على أن «الدعوة للإندماج لا تعني أن الشركات الصغيرة غير جيدة، لكن الوضع صعب ويتطلب إمكانيات لمواجهته».

واعتبر أنه «من الضروري خلق حوافز تشجع الإندماج بين الشركات على غرار ما حصل في قطاع المصارف ».

وكشف أن «عدداً كبيراً من الشركات أصبح مقتنعاً بأهمية عمليات الإندماج، إذ إنها آلية فعالة على صعيد خلق تكتلات كبيرة وقوية».

وقال: «نعوّل بشكل كبير على عمليات الاندماج، فقطاع التأمين حسّاس جداً، والشركات بطبيعة الحال مؤسسات مالية لديها التزامات تجاه المؤمنين، وعمليات الإندماج تجعلها أقوى وأمتن وقادرة على الإيفاء بالتزاماتها بشكل أكبر».

آروب
للتأمين

آلو...حياتي

أمّن عا حياتك مع "آلو...حياتي"

إشترك مجّاناً وقسّط تأمينك بـ ١٠ سنتات يوميّاً!

عمرك بين 18 و 60 سنة؟ خطّك ثابت أو مدفوع سلفاً؟
أمّن عا حياتك من موبايلك عبر رسائل قصيرة مع خدمة "آلو...حياتي" بـ3$ شهرياً.

أرسل 1 إلى 1319 مجاناً!

alfa ORASCOM TELECOM 20 YEARS

Powered by inmobiles

touch ZAIN

كلمتنا كلمة.

www.arope.com

أنا مأمَّن، أنا أدير

منذ تأسيسها عام 1983، تسعى شركة "أدير للتّأمين" إلى تلبية كافّة احتياجات عملائها أفرادًا ومؤسّسات بمصداقيّة ودقّة وسرعة. بفضل خبرة واسعة ورؤية مبتكرة في مجالَي التّأمين وإعادة التّأمين، تفتخر "أدير" بتقديم خدمات متنوّعة وعالية الجودة، تضمّ كافّة فئات التّأمين الشّخصي والعائلي والصّحّي والتّجاري والمصرفي وتأمين المؤسّسات. كما وتحرص الشّركة على كسب ثقة عملائها من خلال أداء رفيع في النّشاط التّأميني من إصدارات وتعويضات وغيرها، فضلاً عن مواكبة كافّة تساؤلاتهم عبر مركز اتّصال خدمة العملاء.

شركة أدونيس للتأمين وإعادة التأمين ش.م.ل. (أدير) شراكة بنك بيبلوس وناتيكسيس أسورانس فرنسا

مركز ابا أونوسترا الدورة - ص.ب. ١٤٤٦ ٩٠ جديدة المتن لبنان - تلفون: ٢٥٦٢٩٠ ١ ٩٦١ - فاكس: ٢٥٦٢٩٣ ١ ٩٦١

البريد الالكتروني: info@adirinsurance.com - الموقع الالكتروني: www.adirinsurance.com - رأس المال: ٢٥،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ل.ل. مدفوع بكامله - س.ت.ب: ٤٦٢٣٨٠ - الرقم المالي: ٢١١ بيروت

مسجّلة في لبنان في سجل هيئات الضمان (رقم ١٩٤ تاريخ ١٩٨٣/٤/١٤) وخاضعة لأحكام المرسوم رقم ٩٨١٢ تاريخ ١٩٦٨/٥/٤

أدير للتأمين

أدير .. أعلى درجات الإمتثال والنزاهة

حليس: إستمرارية القطاع مضمونة

أظهر قطاع التأمين خلال الفترة الأخيرة صموداً ومناعة كبيرتين في وجه الأزمات، إذ يواصل تسجيل معدلات نمو مقبولة على الرغم من أن معظم المؤشرات الإقتصادية والمالية اللبنانية في تراجع مستمر، ما يحافظ على رؤية مستقبلية متفائلة للقطاع قد تكون مستغربة في ظل الفراغ الرئاسي والشلل المؤسساتي.

"قطاع ناجح"، هكذا وصف عضو مجلس الإدارة والمدير العام المساعد في شركة أدير جان حليس، القطاع، معبّراً عن ثقته بامتلاك القطاع لإمكانيات تمكنه من تجاوز الحواجز والعراقيل كافة، وإكمال الدرب بنجاح.

ورأى حليس أن قطاع التأمين «ما فتئ يسجل نموا متواصلا بالرغم من الأوضاع السائدة في لبنان والمنطقة المحيطة والصعوبات المالية والإقتصادية. وهذا النمو، بالرغم من تباطؤه، فهو يشير الى صمود كبير».

وقال: «إذا ما نظرنا حولنا فإننا نرى مجموعة أمور سلبية تتمثّل بإنسدادا في الأفق السياسي، تصاعد في عدد النازحين السوريين، ارتفاع في نسبة البطالة الى ما بين 25 و 37 %، ارتفاع الدين العام الى 73 مليار دولار، عجز في المالية العامية وعدم الإنضباط في الإنفاق العام، تراجع في حركة الإستثمارات الأجنبية المباشرة، تراجع حركة التصدير بسبب إقفال الحدود البرية، وركوداً في مختلف القطاعات الإقتصادية (القطاع العقاري والتجاري والصناعي....)»

وأضاف: «إن مشهدا كهذا يرينا حجم الصعوبات التي يواجهها قطاع التأمين لارتباطه بكل هذه العناصر. إلا أنه واجه ويواجه كل الأوضاع بثقة ،وبدراية، وبنظرة متفائلة للمستقبل وقد استطاع حتى الآن تجاوز الحواجز والعراقيل كافة. ونحن على ثقة بأنه سوف يكمل الدرب بنجاح».

قرار صائب

وإذ اعتبر حليس أن قرار وزير الصناعة السابق فريج صابونجيان بجعل التأمين على المصانع أحد الشروط الرئيسية للحصول على الترخيص والشهادة الصناعية، صائب. سأل: «كيف يمكن لمصنع ألا يؤمن ضدّ الحريق؟ إن حصل حريق فإن الخسائر سوف تكون ضخمة وأحيانا كارثية ما يؤدي الى صرف العمّال وخسارة الحصة السوقية وأحيانا إفلاس المؤسسة نفسها وهذا يؤثر على الإقتصاد ككل. فلماذا لا

نؤمن ونشعر بتحسن ونترك هذا الهمّ لشركات التأمين، وخاصة أن السعر زهيد نسبيا ؟». وكشف «أن هذا القرار انعكس إيجابا على شركات التأمين وزاد من عدد البوالص».

وفي رد على سؤال حول تقييمه لنسبة الوعي التأميني في لبنان، أشار الى «إن اللبناني يؤمن فقط إذا كان ملزما، وهذا غير كافٍ على الإطلاق». واذ شدد على ان «هذا الأمر ينطبق على قسم من الناس وليس على الكل، اعتبر أن «الشيء الإيجابي انه متى الزم المرء على التأمين مرة فإنه يتعوّد عليه ويبقى عليه مطولاً لأنه يستطيع ان يكتشف فوائده بنفسه خاصة متى دفعت له حوادثه أو شاهد الناس تقبض مستحقاتها». ورأى ان «هذا الامر يزيد الوعي ويحول التأمين مع الوقت الى حاجة أساسية».

منافسة شديدة

ولفت حليس الى «أن التحدي الأبرز الذي يواجه قطاع التأمين اليوم هو وجود أزمة إقتصادية تجعل جميع الناس تبحث عن وسائل لتوفير المصاريف لكي تتوفرلها مقومات الاستمرار، ما يؤدي الى منافسة شديدة بين الشركات كون المعيار الأول للزبون يصبح السعر فقط وليس الخدمة أو الإبتكار أو سهولة التعامل». وقال: «إضافة الى ذلك، هناك تحديات عديدة منها الحدود المرسومة من قبل معيدي التأمين في حال حصول زلزال أو عوامل طبيعية. أن هذه الحدود قد لا تكون كافية لبعض الشركات. نحن نشتري عقود إعادة إضافية وهذه تكلف الكثير. ولكني أشك أن كل الشركات باستطاعتها تحمل أعباء كهذه».

وعبّر عن تفاؤله الكبير بمستقبل القطاع، حيث إن « من يجرب التأمين لا يستطيع التخلي عنه. وبالتالي فإن استمراريته مضمونة، ناهيك عن أن الشركات اللبنانية تدرس دائما الأسواق وتبادر إلى الإبتكار المتواصل الذي يؤمن احتياجات الناس تدريجيا وبشكل متواصل ما يخلق دينامية تزيد من حجم السوق وتنميه» .

إحترافية عالية

■ فرض الزامية التأمين يلعب دوراً فاعلاً في نشر الوعي التأميني ويحوّل التأمين مع الوقت الى حاجة حقيقية

■ تنتقي «أدير»زبائنها بدقة بهدف ضمان جزءا أساسيا من دراسة الخطر

■ التحدي الأبرز الذي يواجه قطاع التأمين اليوم هو وجود أزمة إقتصادية ترافقها منافسة شديدة بين الشركات العاملة فيه

وفي إطار حديثه عن أبرز النقاط التي تقوم عليها سياسة عمل «أدير»، والتي تبقيها في طليعة الشركات العاملة في القطاع على مر السنوات، قال حليس: «نحن شركة يملكنا بنك بيبلوس وانا تيكسيس فرنسا، وبالتالي فنحن ملزمون بأعلى درجات الإمتثال والنزاهة والمهنية العالية. وعليه، فإننا ننتقي زبائننا بدقة ونكون بذلك قد ضمنّا جزءا أساسيا من دراسة الخطر. ثم إننا نعمد الى دراسة كل خطر تأميني بمفرده ونتعامل معه باحترافية عالية. فنحن نقوم بالكشف على الأماكن المطلوب تأمينها ونتقدم بمقترحات لتحسين الخطر ونلاحق تنفيذها ونعيد تأمين الخطر لدى أفضل المعيدين عالميا. وبذلك نكون قد حسّنا في المؤسسات المعنية الأعمال وخفّضنا من نسبة الأخطار عليها وهذا لصالح المضمون لدينا كما هو لصالحنا».

وشدّد على أن «أدير تطرح منتجات جديدة بصورة دورية»، وأشار الى أنها «لـ»أدير» شركة في سورية جعلتها شركة مستقلة إسمها « أديرسورية»، كما اننا نعمل على إستثمارات في عدة بلدان أخرى ولكننا اتخذنا قراراً بوقف التنفيذ حتى تنتهي الأزمات المتعاقبة في الدول المجاورة» .

أمانة انشورنس .. نجاح قوامه الإبتكار والتجدد

سالم: القطاع على طريق التنظيم والتصحيح

متسلحة بخبرة تفوق الثلاثة عقود في قطاع التأمين، تتابع «أمانة انشورنس» تعزيز حضورها في الأسواق عبر تكثيف تواصلها مع زبائنها وابتكار منتجات تأمينية جديدة، بعد أن رأت في «التجدد والابتكار» الطريقة المثلى للابتعاد عن المضاربات المسيطرة على السوق.

وفقاً لمدير تطوير الأعمال في «أمانة إنشورنس» ريف سالم، تحرص «أمانة انشورنس على إبتكار منتجات جديدة بإستمرار». واذ أكد ان «المنتجات الجديدة تلاقي رواجاً في السوق ولا سيما من قبل جيل الشباب»، أشار الى أن «ابتكار هذه المنتجات يأتي في الدرجة الأولى من خلال متابعة التطورات كافة في سوق التأمين في العالم، إذ إن السوق اللبنانية متأخرة بعض الشيء وقد تكون بحاجة الى منتجات كهذه، اضافة الى دراسة السوق المحلي ومعرفة حاجاته».

تنمية الكادر البشري

وشدد على أن «أمانة إنشورنس تولي كادرها البشري أهمية كبيرة، وتحرص على توطيد علاقات التواصل في ما بينه لضمان أداء أفضل، فتعقد اجتماعات دورية ودورات تدريبية عند طرح أي منتج جديد وتفتح المجال للاطلاع على آراء تسمح بتحسينه قبل تبليغه للوسطاء وطرحه في السوق».

وأكد أن «اهتمام الشركة بكادرها البشري سمح لها بتميّز خدماتها، وجعلها محصّنة في وجه المنافسات». وقال: «نحرص على تقديم أسعار مدروسة إلى زبائننا وخدمات مميزة عبر عملنا مع شركات من أكبر معيدي التأمين في العالم بينها Scor و Hannover Re، ما سمح لنا بالبقاء بمعزل نوعاً ما عن التداعيات السلبية التي تصيب القطاع جراء التراجع الإقتصادي الذي يشهده لبنان، اذ سجلت «أمانة انشورنس»معدلات نمو في السنوات الأخيرة فاقت المعدلات التي سجلها القطاع».

نسب الوعي التأميني

وإذ رأى سالم أن «إلزامية التأمين تؤدي دوراً فاعلاً في رفع نسب الوعي التأميني في لبنان، ما من شأنه وضع القطاع على سكة النمو المستمر»، اعتبر «أن قرار وزير الصناعة السابق فريج صابونجيان قد أدى الى ارتفاع الطلب على التأمين على المصانع ولا سيما عند البعض الذين يملكون فكرة خاطئة عن التأمين». وفي حين أشار الى «أن هذه البوالص تحمي القطاع وتؤمن استقراره»، كشف أن «أمانة إنشورنس» تقدم منتجاً إلى الصناعيين يضم ثلاث بوالص تأمينية في آن واحد».

> تقدم «أمانة إنشورنس» منتجاً إلى الصناعيين يضم ثلاث بوالص تأمينية في آن واحد

تنظيم وتصحيح

واعتبر سالم أن «القطاع يعاني من تحديات كثيرة تأتي في طليعتها المضاربات في الأسعار». وإذ ردّ «شراسة هذه المضاربات الى عدد الشركات الكبير الموجود في السوق»، شدد على أن «المنافسة على تقديم الأفضل أمر صحي جداً في السوق، لكن ما وصلت إليه الأمور حالياً ينذر بالسوء، اذ ان المنافسة في السوق اليوم تقتصر على الاسعار وليس على الخدمة».

ولفت الى وجود إجراءات تتخذ وتعقّد التحديات التي يواجهها القطاع، وتأتي في طليعتها ضريبة IBNER المفروضة على شركات التأمين، بحيث تجمّد هذه الشركات 50 % من أقساط التأمين الإلزامي على خمس سنوات، ما أوقعها في خسائر».

وشدد على ضرورة معالجة مسألة صناديق التعاضد التي تمارس الأعمال التأمينية وتؤثر بشكل مباشر في القطاع كونها معفية من الضرائب.

وأعرب عن تفاؤله بمستقبل القطاع، ولا سيما أن الخطوات التي تتخذها الحكومة لجهة فرض التأمين الإلزامي من شأنها تنمية نسبة الوعي، إضافة الى أن هناك مشاريع لتشجيع الشركات على الإندماج، ما سيضع سوق التأمين على طريق التنظيم والتصحيح عبر الحد من المضاربات التي يشهدها.

AMANA insurance Co S.A.L
Since 1981

والمزيد من الأمانة

www.amanainsurance.com

amana@amanainsurance.com

HEAD OFFICE
Delawarsh Blvd. - Freiha Bldg.
Tel: 01 683 025/26/27
Cell: 03 216 635
Fax: 01 683 028

HAMRA
Clemenceau - Hourani St.
Clemenceau 271 Bldg.
Tel : 01 370 880/1
Fax: 01 370 878

SAIDA
El Aalayli Center.
Tel/Fax: 07 752 759
Tel/Fax: 07 726 975

ALEY
Main Road (Assaha)
Amine El Jurdi Bldg.
Tel : 05 557 322
Fax : 05 557 323

TRIPOLI
Bahsass St.
Merhebi Center.
Tel : 06 410 511/12
Fax: 06 410 513

CHTAURA
Main Road
Bank Audi Center.
Tel : 08 543 375 - 08 545 233
Fax: 08 543 376

JBEIL
Beaini Center
Tel : 09-943721
Fax: 09-943821

أكسا الشرق الأوسط.. مسيرة نمو وتقدم

نسناس: نواجه المضاربات بالتميّز

تواصل مجموعة أكسا مسيرة نموها وتقدمها في حين تواجه الأسواق ركودا ترافقه مضاربات كبيرة عبر الحفاظ على مستويات احترافية عالية في تقديم الخدمات إلى زبائنها، إذ يؤكد مدير عام أكسا الشرق الأوسط ايلي نسناس أن مجموعة أكسا، وفي ظل التحديات الكثيرة التي تواجه القطاع، تعمل على التميّز من خلال أدائها المهني، لذلك تعمل بشكل مستمر على تنمية قدرات كادرها البشري ليتمكن من أداء مهامه بمهنية تبقي أكسا في طليعة الشركات التي تفي بالتزاماتها، كما عهدها زبائنها دائماً.

وشدد على أنه من الضروري قيام شركات التأمين العاملة في القطاع بالتواصل بشكل مستمر لتصويب أدائها، إذ إن شريحة واسعة من اللبنانيين تملك نظرة سيئة وخاطئة عن التامين وهذا ما يجعل نسبة الوعي التأميني في لبنان منخفضة الى حد ما، ويسلّط الضوء على ضرورة بدل جهود لنشر الوعي في المجتمع اللبناني.»

نمو متواضع

ووصف نسناس «معدل النمو في قطاع التأمين عام 2015، بالمتواضع جداً، وردّ هذا الأمر الى انخفاض أسعار السلع ما أدى بطبيعة الحال الى انخفاض التأمينات عليها وبالتالي انخفاض الأقساط».

وأشار الى أن «هذا التراجع يأتي كنتيجة للتراجع الإقتصادي الذي يشهده لبنان، فقطاع التأمين يدخل في صلب الدورة الإقتصادية، إذ إن المؤمّنين يضمون تجاراً وصناعيين ومستثمرين، ومع تراجع أعمال هؤلاء لا بد من تراجع القطاع».

ولفت «الى أن التراجع في دول الخليج بسبب انخفاض أسعار النفط، يحمل من دون شك تأثيرات سلبية للبنان». وقال: «هذه الإقتصادات تعاني لأول مرة من التراجع، ما خلق حالاً من القلق، وحمل تأثيرات سلبية على القطاع ولا سيما أن مضاربات رافقت هذه الأزمة وأدّت الى انخفاض الأسعار وأرباح الشركات».

> الرهانات المستقبلية كبيرة جداً، فمع التقدم والتطور التكنولوجي يتجه التأمين التقليدي الى الا
>
> من العاملين في القطاع امتلاك رؤية تواكب هذه التغييرات

تخطي الأزمة

واعتبر نسناس أن «AXA Middle East تمكنت من تخطي الأزمة عام 2015، حيث سجلت معدلات نمو أعلى من تلك التي سجلها القطاع». وكشف أن « AXA Middle East لديها منتجات تأمينية جديدة في السوق، إلا أنها تتحفّظ عن طرحها في ظل هذه الأزمة، إذ إن اللبنانيين لديهم أولويات كثيرة في هذه المرحلة قد لا يكون التأمين من ضمنها».

التامين على المصانع

وعن إلزامية التأمين على المصانع، أكد نسناس أن «قرار وزير الصناعة السابق فريج صابونجيان حمل تأثيرات إيجابية على القطاع، إلا أن مدى فاعليته لم تتضح بعد». واعتبر أن «من شأن هذا القرار تنمية الوعي التأميني ولا سيما بين أصحاب المصانع المتوسطة والصغيرة التي لا تؤمّن في كثير من الأحيان».

وتساءل عن «إمكانية ضبط تنفيذ هذا القرار في كل مصانع لبنان، في ظل ما تعانيه مؤسسات الدولة من شلل يرافق الفراغ الرئاسي المستمر».

وشدد على أن «الرهانات المستقبلية كبيرة جداً، فمع التقدم والتطور التكنولوجي قد تتوقف أنواع عديدة من التأمين، فالتغيير يطاول كل شيء والتأمين التقليدي الى اندثار، ما يستوجب من العاملين في القطاع امتلاك رؤية تواكب التغييرات المستقبلية».

THE FIRST INSURANCE CREDIT CARD IN THE LEVANT

- Cash back 1% + 1%*
- Free worldwide travel insurance (including Schengen)
- Lifetime free AXA M.E. Visa Platinum card

*The extra 1% is eligible upon insurance premium settlement.

VISA

Call center
04/727 000
www.axa-middleeast.com.lb

AXA MIDDLE EAST
أكسا الشرق الاوسط

التأمين العربية .. 72 عاماً مرّت ولا تزال المسيرة مستمرة

ابو جوده: نقدّم افضل شروط التأمين

خطت شركة «التأمين العربية» خطوات واثقة، على مر 72 عاما، في الأسواق التأمينية اللبنانية والعربية، إذ رسمت طريقها عبر مجموعة من الأهداف جعلت الشركة من رواد المؤمنين العرب وذلك على صعيد تلبية حاجات العملاء.

أهداف الشركة كثيرة يبقى ابرزها تعزيز صفوف المساهمين، التميّز والإبداع في الأداء، والإستجابة لحاجة العملاء. ولم تغب الأهداف الموضوعة عن تطوير الكادر البشري، وتوطيد العلاقات مع النسيج الإجتماعي في الدول التي تعمل فيها ومواكبة التطور التكنولوجي.

تتميّز التأمين العربية بتقديم منتجات تأمينية شفافة وفعّالة يواكبها أداء كادر بشري محترف

وفقاً لمدير عام الشركة سامر ابو جوده، تتميّز «التأمين العربية» بتقديم منتجات تأمينية شفافة وفعّالة يواكبها أداء كادر بشري محترف من شأنه بناء علاقة مرنة ومتكيّفة مع العملاء. وقال: «عوامل عدّة أمّنت نجاح «التأمين العربية» على مدى أكثر من سبعة عقود، ويمكن تلخيصها بآلية عمل تقوم على 4 أسس متينة، هي: تقديم أفضل منتجات وشروط التأمين، تقديم أقساط التأمين المدروسة، تقديم خط المساعدة الدائم (24\24) لعملائنا، والسرعة في حل الحوادث».

وتناول ابو جوده في حديث مع «الصناعة والإقتصاد» قرار وزير الصناعة السابق فريج صابونجيان بإلزامية التأمين على المصانع، واعتبر «إن قرار وزير الصناعة السابق فريج صابونجيان هو لمصلحة قطاع الصناعيين، إذ يهدف في الدرجة الأولى الى تأمين مصلحة الصناعيين من خلال حماية السلامة العامة وحماية مصانعهم، عمّالهم، معداتهم وآلاتهم من أي ضرر يلحق بهم». وأكد «أن هذا القرار قد انعكس بالإيجاب على قطاع التأمين من حيث زيادة إصدار عقود التأمين للمصانع».

وشدد على أن «شركة التأمين العربية ش.م.ل منذ إصدار قرار إلزامية تأمين المصانع لم تواجه أية مشاكل مع الصناعيين، عدا كيفية ملء طلب التأمين، فعمدنا عن طريق وكلائنا إلى شرح مفصل عن الطريقة المناسبة لملء هذا المستند وضرورة توقيعه وختمه من قبل صاحب المصنع أو من يمثله». وأشار الى أن «ما يؤخذ بعين الاعتبار لدى اكتتاب عقود التأمين للمصانع هو نوعية الصناعة كما وتوفر شروط السلامة العامة في هذه المصانع لتتلاءم مع الشروط المطلوبة في عقود التأمين».

وتطرّق الى انعكاس الواقع الإقتصادي اللبناني على قطاع التأمين في لبنان، وقال: «جميع فروع التأمين تأثرت بالجمود الإقتصادي الذي يشهده لبنان، فهبوط سعر البترول العالمي الى ما دون الـ 50 دولار للبرميل وتوقف النمو الإقتصادي في المنطقة، والصراعات السياسية والحروب الدائرة بين أطراف عدة في دول المنطقة وإغلاق الحدود البرية للصادرات اللبنانية، إضافة الى الآزمات السياسية والإقتصادية في لبنان، كان لها الأثر السلبي على قطاع التأمين، خاصة فروع التأمين المتعلقة بالأعمال التجارية من تأمينات بحرية وممتلكات، إضافة الى ان انخفاض الطلب على قروض المصارف الممنوحة لشراء السيارات انعكس سلباً على تأمينات السيارات. ولفت الى أن «الجمود في القطاع العقاري انعكس على تأمينات قروض الإسكان وتأمينات الحياة وكذلك ضآلة المشاريع الخاصة والعامة التي لها التأثير المباشر في التأمينات الهندسية وتأمينات العمال».

صحّحها

نحن في شركة التأمين العربية نضع العميل في قلب كلّ ما نقوم به، بتطوير الحلول المناسبة لجعلها أكثر ملاءمةً لنمط حياته المتطوّر. من خلال فهم احتياجاتك وتطلّعاتك الخاصّة، نحن نقوم بتحديد وتوصية أفضل برنامج تأميني ليناسبك،

عندما تنقلب الأمور رأساً على عقب
نحمي نمط حياتك... ببساطة

التأمين العربية

المركز الرئيسي: شارع فينيقيا ـ مبنى التأمين العربية | صندوق بريد ٢١٧٢ - ١١ بيروت - لبنان
هاتف: ١١ ٣٦ ٣٦ ١ ٩٦١+ | ١٠ ٣٦ ٣٦ ١ ٩٦١+ | خليوي: ٣٥٠ ٣١٤ ٣ ٩٦١+ | فاكس: ٥٩ ٣٦ ٣٦ ١ ٩٦١+
www.arabiainsurance.com | arabia@arabiainsurance.com
مركز الإتصال ٠١ ٣٧٦ ٦٧٣
لبنان | الكويت | البحرين | قطر | الإمارات العربية المتحدة | عُمان
السعودية | سورية | الأردن

شركة التأمين العربية ش.م.ل - رأس المال المصرح به والمدفوع بالكامل ٥١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل. - سجل محكمة التجارة
سجل هيئات الضمان ٢، تاريخ ١٩٥٦/٩/١١ - هيئة خاضعة للمرسوم ٩٨١٢ تاريخ ١٩٦٨/٥/٤ - الرقم المالي: ٤٩٧٦

EXPERT IN INSURANCE BROKERAGE AND CONSULTANCY

Brokerage Insurance Services

Jnah-Hejeij Bldg. , 5th floor , Adnan El Hakim Str. , Beirut , Lebanon
E-mail : info@bis-services.com Tel: +961 1 825577/88 Fax: +961 1 824812
www.bis-services.com

Fayad Group.
For Marbbles & Granite

فياض غروب
للرخام و الغرانيت

نشر الرخام و الغرانيت و الحجر الوطني
Marbles & Granite

ADDRESS :

Bekaa - Taanayel - Industrial Area
Tel : 961 (3) 669207 - 961(3)915971
961(3)880374
Fax : 961 (8) 510653

العنــوان :

البقاع – تعنايل – المنطقة الصناعية
هاتف : ٩٦١ (٣)٦٦٩٢٠٧ ٩٦١ (٣)٩١٥٩٧١ ٩٦١
(٣)٨٨٠٣٧٤ ٩٦١
فاكس: ٥١٠٦٥٣ (٨) ٩٦١

شركة بيان الوطنية للمقاولات الإنشائية ذ.م.م.

BAYAN NATIONAL CONSTRUCTION CONTRACTING CO . W.L.L.

تجارة عامة ومقاولات Contracting& General Trading

General Contracting, Underground Utilities, Structural Steel, Electromechanical Services

مقاولات عامة، أعمال بنى تحتية، إنشاءات معدنية، وخدمات إلكتروميكانيك

الكويت - منطقة صبحان - هاتف: 22263700 (965) فاكس: 22263718 (965) ص.ب: 20516 الصفاة 13066 الكويت
Email info@bntc.com.ku